العدالة السياسية عند الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)

الدكتور حامد العبدالله
والدكتور عبدالله سهر
قسم العلوم السياسية ـ كلية العلوم الاجتماعية ـ
جامعة الكويت

يحاول هذا البحث أن يجيب عن سؤالين مهمين، أحدهما يتعلق بمفهوم العدالة السياسية والثاني حول مدى تحقق هذا المفهوم في سيرة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) أثناء خلافته وكذلك من خلال أقواله وأحاديثه.

الافتراض الأساسي للدراسة أن العدالة السياسية تعني رعاية حقوق الآخرين وإعطاء كل ذي حقّ حقّه، وهي بهذا المعنى تفرض التزامات أساسية على الحاكم والتزامات على المحكومين، فإذا أدى كلّ طرف التزاماته وقام بمسؤولياته، فإن العدالة السياسية بمعناها الحقيقي سيتحقق حتماً.

ولو راجعنا ما تطرق إليه الإمام علي بن أبي طالب في أقواله حول هذا الموضوع، لوجدنا أنه قد حدَّد الإطار النظري لواجبات الحاكم والمحكوم.

فواجبات الحاكم هي:

١. الشفافية والوضوح مع الرعية.

٢. عدم الاحتجاب عن الرعية.

٣. طلب المشورة من الناس.

٤. الزهد في المعيشة.

٥. حفظ الأمن.

٦. التربية والتعليم.

٧. إقامة الفراض.

٨. منع الظلم وإحقاق حقوق الضعفاء.

٩. القضاء بالعدل.

١٠. الحفاظ على الأموال العامة.

١١. جباية الفيء والصدقات وتوزيعها بالحق على مستحقيها.

وفي المقابل، فإن واجبات المحكومين تتلخص في:

- الوفاء بالبيعة.

- الطاعة للحاكم.

إن مهمة البحث الرئيسية هي استقصاء مدى تحقق هذا الإطار النظري مع التطبيق أثناء تولي الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) للخلافة.

تمهيد:

ارتبط اسم الإمام علي بالعدالة، عند محبيه وخصومه على السواء. وقبل أن نشرع ببحث العلاقة بينهما من الناحيتين النظرية والتطبيقية، لابد أن نحدد أولاً معنى العدالة، ثم نحدد معنى العدالة السياسية، بعد ذلك يمكننا أن ننطلق لدراسة العدالة السياسية في عصر خلافة علي (عليه السلام)، بين النظرية من جهة، وواقع التجربة التي مرّ بها المجتمع الإسلامي، قبيل استلامه الخلافة وحتى استشهاده من جهة أخرى.

لفظ العدالة يمكن أن نستعمله في أربعة موارد على الأقل:

١. العدالة بمعنى «رعاية الاستحقاق في إفاضة الوجود، وعدم الامتناع عن الإفاضة والرحمة، إذا ما توافرَ إمكان الوجود، أو إمكان الكمال»[1]. وعندما يضفي الفلاسفة

١. مرتضى مطهري، العدل الإلهي، ص ٧٣.

الإسلاميون صفة العدل على الله سبحانه وتعالى، فهم يقصدون هذا المعنى. وهذا المعنى هو معنى واقعي (في مقابل المعنى الاعتباري)، لكنه لا يرتبط ببحثنا هذا، ولا نقصده عندما نتحدث عن العدالة السياسية.

٢. العدالة بمعنى «الشيء الموزون»[١]، فإذا نظرنا إلى مجموعة، فيها أجزاء مختلفة، تهدف إلى هدف خاص، فإنه لابد من توفر شروط معينة لذلك، من حيث المقدار اللازم من كلّ جزء، ومن حيث كيفية ارتباط تلك الأجزاء ببعضها، وباجتماع هذه الشروط جميعاً، تستطيع تلك المجموعة أن تبقى، وأن تعطي الأثر المطلوب منها، وأن تفي بالخطة الموضوعة لها.

وهذا المعنى للعدالة واقعي أيضاً، سواء استخدم هذا اللفظ في مجال العلوم الطبيعية، أو حتى في مجال العلوم الاجتماعية (مثل ذلك السُّنن القرآنية: كقوله تعالى ﴿**إنّ الله لا يغيّر ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم**﴾، أو قوله ﴿**لئن شكرتم لأزيدنَّكم**﴾، لأن العلاقة بين مراعاة الشروط، والظفر بنتائج معينة، هي علاقة واقعية. في مجال الكيمياء مثلاً، كلّ مركب له قاعدة خاصة، وأسلوب معين، ونسبة معينة لكلّ عنصر من عناصره المكونة له، فإذا أردنا إيجاد ذلك المركب، فلابد أن نراعي تلك القاعدة، حتى يتحقق التعادل، ونظفر بذلك المركب.

لكن هذا المعنى لا يرتبط ببحثنا أيضاً، ولا نقصده عندما نتحدث عن العدالة السياسية.

٣. العدالة بمعنى «التساوي وحذف أي لون من ألوان الترجيح»[٢]، فعندما يقول الناس «فلان عادل»، فهم يقصدون أنه ينظر إلى الأفراد بالمساواة، أي من دون ترجيح، فالعدل بهذا المعنى يعني المساواة.

هنا... إن كان المقصود بهذا المعنى أن العدالة تتطلب عدم مراعاة الأنواع المختلفة للاستحقاق، وتتطلب النظر إلى جميع الأفراد بعين واحدة، فهذه العدالة هي الظلم بذاته. وإن كان المقصود بهذا المعنى أن العدالة تتطلب مراعاة المساواة عندما يكون الاستحقاق متساوياً (مثال ذلك قوله عليه السلام: «ألا وإن لكم... أن تكونوا عندي في الحق سواء»)،

---

١. المصدر السابق، ص ٦٨.
٢. المصدر السابق، ص ٧١.

فهذا المعنى مقبول، ويرتبط بالمعنى الاعتباري التالي.

٤. العدالة بمعنى «رعاية حقوق الأفراد، وإعطاء كل ذي حقّ حقّه»[١]، والظلم بهذا المعنى إنما هو عبارة عن سلب الحقوق، والتجاوز على حقوق الآخرين.

فالعدل هو الاعطاءُ الحق لذي الحق، والظلم هو سلبُ الحق من ذي الحق.

وهذا المعنى اعتباري، لأن المعاني الاعتبارية هي معانٍ اصطُنعت من أجل علاقة الإنسان بغيره؛ فعلى سبيل المثال تنتظم علاقة الزوج بزوجته، أنشئت سلسلة من الحقوق المتبادلة بينهما؛ والزوج العادل هو الذي يراعي تلك الحقوق، والزوجة العادلة هي التي تراعي حقوق زوجها. وحتى تنتظم علاقة التاجر بزبائنه، أُنشئت سلسلة من الحقوق المتبادلة بينهما؛ والتاجر العادل هو الذي يراعي حقوق زبائنه، والمشتري العادل هو الذي يراعي حقّ البائع.

الأمر ذاته ينطبق على علاقة الحاكم بالشَّعْبِ، فحتى تنتظم علاقة الحاكم بالرّعية، أُنشئت سلسلة من الحقوق المتبادلة بينهما؛ والحاكم العادل هو الذي يراعي حقوق رعيته، والرّعية العادلة هي التي تراعي حقوق حاكمها. هذا هو المقصود بالعدالة السياسية، فالعدالة السياسية ـ بهذا المعنى ـ أداةٌ تُنظِّم علاقة الراعي بالرعيّة والمحكوم، وتحدّد حقوق كل منهما على الآخر.

الحقوق متقابلة:

كثيراً ما يختلف المصلحون الاجتماعيون ـ في تشخيص موطن الخلل القائم في مجتمع ما ـ بين اتهام الحاكم بالطغيان، أو اتهام الرّعية بالطاعة العمياء، ففريق منهم تجده يردّد «كما تكونوا يولى عليكم»، ويُلقي باللائمة على الرّعية، على أساس أن الرعية لو ارتقت إلى المستوى المطلوب، ورعفت قدراتها وإمكاناتها، لما انفرد الحاكم بقرارات غير رشيدة. وفريق آخر تجده يردّد «الناس على دين ملوكهم»، فيُلقي باللائمة على الحاكم، على أساس أن الحاكم لو لم يطغَ، وكان رشيداً في سلوكه، لاقتدت به الرّعية، ولما آل أمرها إلى الانحطاط.

---

١. المصدر السابق، ص ٧١.

أين موطن الخلل إذن؟ هل في القمة أم في القاعدة؟ هل هي في السلطة الحاكمة أم في الرّعية المحكومة؟

أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام)، يرى أن إصلاح الخلل لا يكون إلّا بمراعاة كلّ طرف، حقوق الطرف الآخر. فطالما أن الحاكم لا يؤدي حق رعيته، أو الرّعية لا تؤدى حق حاكمها، فلا يمكن أن نظفر بمجتمع سليم. وفمهوم العدالة السياسية وإن كان مفهوماً اعتبارياً، إلّا أن الالتزام بحقوق الطرف الآخر ـ أو عدم الالتزام ـ تترتب عليه آثار واقعية بالغة الأهمية والخطورة.

في هذا المجال نجده يؤكد في خطبة له بصفين على أن الحقوق متقابلة، فيقول «أما بعد، فقد جعل الله سبحانه لي عليكم حقاً بولاية أمركم، ولكم عليّ من الحقِّ مثلُ الذي لي عليكم. فالحقُّ أوسع الأشياء في التواصُف، وأضيقها في التناصُف. لا يجري لأحد إلّا جرى عليه، ولا يجري عليه إلّا جرى له. ولو كان لأحد أن يجري له ولا يُجرى عليه، لكان ذلك خالصاً لله سبحانه دون خلقه»[١].

ويؤكد أهمية مراعاة الحق من الجانبين، من جانب الحاكم، ومن جانب الرّعية، على أساس أن أحد ركني المعادلة لو اختل، فلن تتحقق العدالة السياسية، فيستطرد ويقول: «وأعظم ما افترض سبحانه من تلك الحقوق حقُّ الوالي على الرّعية، وحقُّ الرّعية على الوالي. فريضة فرضها الله سبحانه لكلٍّ على كلّ، فجعلها نظاماً لأُلفتهم، وعزاً لدينهم. فليست تصلح الرّعية إلّا بصلاح الولاة، ولا تصلح الولاة إلّا باستقامة الرعية. فإذا أدّت الرّعية إلى الوالي حقّه، وأدى الوالي إليها حقّها عزّ الحقُّ بينهم، وقامت مناهج الدين، واعتدلت معالم العدل، وجرت على أذلالها السُّنن، فصلُح بذلك الزمان، وطُمع في بقاء الدولة، ويئست مطامع الأعداء»[٢].

ثم يبين العواقب الخطيرة لعدم مراعاة أحد الجانبين لحقّ الآخر، فيقول: «وإذا غلبت الرّعية واليها، أو أجحف الوالي برعيته، اختلفت هنالك الكلمة، وظهرت معالم الجور، وكثر

---

١. نهج البلاغة، رقم (٢١٦)، ص ٣٣٢، صبحي الصالح.
٢. المصدر السابق، ص ٣٣٣.

الإدغال في الدين، وتُركت محاجُّ السنن، فعُمل بالهوى، وعُطّلت الأحكام، وكُثرت علل النفوس، فلا يُستوحش لعظيم حقّ عُطّل، ولا لعظيم باطل فُعل! فهنالك تذلّ الأبرار، وتعزّ الأشرار، وتعظُم تبعات الله سبحانه عند العباد»[١].

وطالما أن احتمال اختلال أحد ركني المعادلة وارد جداً، فلا سبيل إلى معالجة هذا الخلل إلّا بالتناصُح، والتعاون، والتواصي بالحق، والتواصي بالصبر على الدوام. وهذا الواجب لا يقتصر على الوجهاء والأغنياء والأقوياء، وإنما هو واجب كلّ عضو في المجتمع ـ سواء كان أعلى القمة أو أسفل القاعدة ـ ولا يقلّل من أهمية القيام بهذا الواجب عظمة الحاكم، مهما علا في المنزلة والقوة، وكما يقلّل من أهمية القيام بهذا الواجب بساطة المحكوم، مهما تواضع في المنزلة والضعف. يقول: «فعليكم بالتناصح في ذلك، وحُسن التعاون عليه، فليس أحد ـ وإن اشتد على رضا الله حرصه، وطال في العمل اجتهاده ـ ببالغ حقيقة ما الله سبحانه أهله من الطاعة له. ولكن من واجب حقوق الله على عباده النصيحة بمبلغ جهدهم، والتعاون على إقامة الحق بينهم. وليس امرؤ ـ وإن عظمت في الحق منزلته، وتقدّم في الدين فضيلته ـ بفوق أن يعان على ما حمّله الله من حقّه. ولا امرؤ ـ وإن صغّرته النفوس، واقتحمته العيون ـ بدون أن يعين على ذلك أو يعان عليه»[٢].

القسم الأول: نظرية الإمام علي (عليه السلام) في العدالة السياسية

عندما نتحدث عن واجبات الحاكم، فهذا يعني أننا نتحدث ـ على الفور ـ عن حقوق الرّعية تجاه الحاكم. وعندما نتحدث عن واجبات الرّعية، فهذا يعني أننا نتحدث عن حقوق الحاكم تجاه رعيته. فالحقوق والواجبات ليسا في النهاية إلّا وجهان لعملة واحدة.

واجبات الحاكم:

بإمكاننا أن نوجز واجبات الحاكم بعنوان عام، يتمثل في «إقامة الحق ودفع الباطل». وهذا

---

١. المصدر السابق، ص ٣٣٣ ـ ٣٣٤.
٢. المصدر السابق، ص ٣٣٤.

العنوان قد يشمل ـ بمعنى من المعان ـ جميع العناوين الفرعية التي سنتعرض إليها بعد قليل. وهذا العنوان العام يمثل معياراً رئيسياً في صلاح الحاكم أو فساده، يقول عبدالله بن عباس: دخلت على أميرالمؤمنين بذي قار، وهو يخصف نعله، فقال لي: ما قيمة هذه النعل؟ فقلت: لا قيمة لها، فقال: والله لهي أحبّ إليّ من إمرتكم، إلّا أن أُقيم حقاً أو أدفع باطلاً»[1].

هذا العنوان العام لا يمنعنا من رصد عناوين صغيرة، قد تمثل مصاديق إقامة الحق ودفع الباطل، أو على أقلّ تقدير تعتبر مقدمات أساسية وشروط ضرورية لإقامة الحق ودفع الباطل وإليك تلك العناوين مع الإشارة إلى ما يشهد عليها من القرآن الكريم، أو من كلمات الإمام علي (عليه السلام).

١. الشفافية والوضوح مع الرّعية

من واجبات الحاكم مع رعيته أن يكون واضحاً معهم، صريحاً، يتسم خطابه بشفافية وصدق. فلا يعقد الصفقات والتسويات خلف ظهورهم، لا يكتم عليهم سراً إلّا في الضرورات القصوى. المطلوب من الحاكم أن تكون خطواته وقراراته مبررة وواضحة، وبمقدور الرّعية تفهّمها بدون غموض أو لبس. يقول تعالى: **﴿قل هذه سبيلي أدعوا إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني﴾**[2].

يقول علي (عليه السلام) في خطبة له: «ألا وإن لكم عندي ألّا أحتجز دونكم سراً إلّا في حرب، ولا أطوي دونكم أمراً إلّا في حكم، ولا أؤخّر لكم حقاً عن محلّه، ولا أقف به دون مقطعه، وأن تكونوا عندي في الحقّ سواء. فإذا فعلت ذلك وجبت لله عليكم النعمة، ولي عليكم الطاعة»[3].

٢. عدم الاحتجاب عن الرّعية

---

١. المصدر السابق، رقم (٣٣)، ص ٧٦.
٢. سورة يوسف، ١٠٨.
٣. المصدر السابق، رقم (٥٠)، ص ٤٢٤.

تواصل الحاكم الدائم مع الناس ليس أمراً مطلوباً في الإسلام فحسب، وإنما هو من الضرورات التي يتعين على الحاكم الإلتزام بها. وإلّا فالمجتمع مشرف على خطرين؛ **أولهما:** عدم وضوح ما يحدث في مؤسسة الحكم عند أذهان الناس، ونتيجة ذلك أن يصغر عندهم الكبير، ويعظم الصغير، ويقبح الحسن، ويحسن القبيح، ويشاب الحق بالباطل. **ثانيهما:** عدم وضوح ما يحدث بين عامة الناس في ذهن الحاكم، وفي النتيجة سيفقد بالتدريج ملاحقة نبض المجتمع، وستداهمه الأحداث، وتفاجئه المستجدات، وستظهر فجوة تتسع مع الأيام، وقد لا يسعفه المستقبل على جبرانها.

لعلّ هذا من حِكم تشريع الإسلام لصلاة الجماعة والجمعة، فالرسول (صلى الله عليه وآله) كان يؤم المسلمين بنفسه يوماً في الجماعة، وأسبوعياً في الجمعة، وكان بمقدور الناس أن يعرفوا ما يريد الرسول (صلى الله عليه وآله) أولاً بأول، وكان الرسول (صلى الله عليه وآله) يتعرف بدوره على أحوال الناس عن قُرب، دون وسائط قد تشوّه الحقائق، أو تنقلها منقوصة.

وكان المنافقون يضيقون ذرعاً بمعرفة الرسول (صلى الله عليه وآله) الشديدة بأحوال الناس، ومعرفة صغائر الأمور وكبائرها، حتى اتهموه ولقبوه ـ «الأُذُن»، لكثرة اهتمامه بتتبّع الأخبار. يقول تعالى: ﴿**ومنهم الذين يؤذون النبي ويقولون أُذُن**﴾، ثم يدافع سبحانه وتعالى عن نبيه ﴿**قُل أُذُن خير لكم، يؤمن بالله، ويؤمن للمؤمنين، ورحمة للذين آمنوا منكم، والذين يؤذون رسول الله لهم عذاب أليم**﴾[1].

لذا نجد أميرالمؤمنين يوصي مالك الأشتر بأن لا يقع في خطأ الاحتجاب عن الرّعية، فيقول له: «وأما بعد، فلا تطوِّلنَّ احتجابك عن رعيتك، فإن احتجاب الولاة عن الرّعية شُعبة من الضيق، وقلة علم بالأمور. والاحتجاب منهم يقطع عنهم عِلمَ ما احتجبوا دونه، فيصغُر عندهم الكبير، ويعظُم الصغير، ويقبُح الحسن: ويحسُن القبيح، ويُشاب الحق بالباطل. وإنما الوالي بشر لا يعرف ما توارى عنه الناس به من الأمور، وليست على الحق سمات تُعرف بها ضروب الصدق من الكذب»[2].

---

١. سورة التوبة، ٦١.
٢. المصدر السابق، رقم (٥٣)، ص ٤٤١.

٣. طلب المشورة

من الأمور الملفتة في الإسلام أهمية طلب المشورة، في الأمور الخاصة، فضلاً عن العامة. فقد ورد في الحديث «من شاور الناس شاركهم في عقولهم». وحينما مدح القرآن المؤمنين، نجده يذكر صفة الشورى باعتبار أنهم يتصفون بها، فيقول تعالى: ﴿وأمرُهُم شورى بينهم﴾[١] ومن واجبات الحاكم الإسلامي أن يستشير رعيته، فقراراته لا تخصه وحده فقط، وإنما ينعكس تأثيرها على عامة الناس، فلابد أن يستأنس بآرائهم. وإن كان الرسول (صلى الله عليه وآله) مأموراً من قبل الله سبحانه باستشارة المسلمين، فالحاكم الإسلامي أولى بذلك.

ووجوب الاستشارة لا تعني وجوب العمل بها بالضرورة، لأن الحاكم قد يرى ما لا يراه العامة. وإنما يعني هذا الوجوب أن للعامة دور في صُنع القرار، وفي بلورة الصورة واتضاحها لدى الحاكم، وعندئذٍ ـ وبعد المشورة ـ إذا عزم على أمر فليتوكل على الله، وإن لم يوافق رأي بعضهم.

يقول تعالى: ﴿وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكّل على الله﴾[٢].

ومع ذلك فالحاكم مأمور بمراعاة رأي الأكثرية مهما أمكن، وإن أدى ذلك إلى تذمّر الأقلية. يقول علي (عليه السلام) في عهده للأشتر: «وليكن أحبّ الأمور إليك أوسطها في الحق، وأعمّها في العدل، وأجمعها لرضى الرّعية، فإن سُخط العامة يُجحف برضى الخاصة، وإن سُخط الخاصة يُغتفر مع رضى العامة»[٣].

٤. الزهد في المعيشة

زهد الحاكم في المعيشة، وبساطته في المأكل والمشرب والملبس والمسكن، ليس أمراً محبباً في الإسلام فقط، بل يمكن اعتباره واجباً شرعياً يتعين على الحاكم الالتزام به. فلا يمكن في

١. سورة الشورى، ٣٨.
٢. سورة آل عمران، ١٥٩.
٣. المصدر السابق، رقم (٥٣)، ص ٤٢٩.

النظرية الإسلامية أن يعيش الحاكم حياة مرفهة مترفه تسمو على حياة عامة الرّعية، لأن الفقير حينما يقارن حياة الحاكم المترفة بحياته، سوف يشتد إحساسه بالفقر، بخلاف ما لو رآه يعيش حياة بسيطة، بمستوى يقترب من بساطة عيشه هو، ففي هذه الحالة سوف تزداد مقاومة وصبر هذا الفقير على فقره وجشوبة عيشه.

يقول علي (عليه السلام): «إن الله تعالى فرض على أئمة العدل ان يقدّروا أنفسهم بضعفة الناس، كيلا يتبيّغ بالفقير فقرُهُ»[١].

٥. حفظ الأمن

والمقصود بحفظ الأمن الاستعداد الدائم والجهوزية المستمرة لقتال العدو الخارجي والداخلي.

يقول علي (عليه السلام): «لابد للناس من أمير براً كان أو فاجراً، يعمل في إمرته المؤمن، ويستمتع فيها الكافر، ويبلّغ الله فيها الأجل، ويُجمع به الفيء، ويقاتل به العدو، وتأمن السّبل»[٢].

ويقول أيضاً: «اللهم إنك تعلم أنه لم يكن الذي كان منّا منافسة في سلطان، ولا إلتماس شيء من فضول الحطام، ولكن لنرد المعالم من دينك، ونظهر الإصلاح في بلادك، فيأمن المظلومون من عبادك، وتقام المعطلة من حدودك»[٣].

٦. التربية والتعليم

إنّ على الحاكم أن يرسم خطة تربوية، يقوم هو بتنفيذ جزء منها خلال النصيحة والإرشاد والموعظة، وباقي أجزائها تنفذها الأجهزة المختلفة التابعة له.

وهناك فرق واضح بين التربية والتعليم، فالتربية تعني توفير الأجواء المناسبة لنمو

١. المصدر السابق، رقم (٢٠٩)، ص ٣٢٥.
٢. المصدر السابق، رقم (٤٠)، ص ٨٢.
٣. المصدر السابق، رقم (١٣١)، ص ١٨٩.

الملكات الروحية والعقلية التي تزيد من إنسانية الإنسان، والتعليم يعني محو الأمية والجهل، وبناء المؤسسات المعنية بتثقيف الرّعية. ومن واجب الحاكم على رعيته ألّا يبخل عليهم بالنصائح التربوية، التي تربط الإنسان بالله، وتذكّره بأنه مجرد عابر سبيل في هذه الحياة. كما أن من واجب الحاكم العمل على محو حالة الجهل والتخلّف.

يقول علي (عليه السلام): «إنه ليس على الإمام إلّا ما حُمِّل من أمر ربه: الإبلاغ في الموعظة، والاجتهاد في النصيحة»[1].

ويقول أيضاً: «أيها الناس، إن لي عليكم حقاً، ولكم عليّ حق: فأما حقُّكم عليَّ فالنصحية لكم، وتوفير فيئكم عليكم، وتعليمكم كيلا تجهلوا، وتأديبكم كيما تعلموا»[2].

٧. إقامة الفرائض

وهذا البند لا ينفصل عن خطة الحاكم التربوية، فمن واجبات الحاكم الاهتمام بالفرائض، وإقامتها، من قبيل صلاة الجماعة يومياً، وصلاة الجمعة أسبوعياً، وصلاة العيدين في موسمها... الخ. وأهمية إقامة الفرائض واضحة، فهي الوسيلة المثلى والفرصة الثمينة التي تمكّن الحاكم من الاتصال بالناس؛ فيسمع شكاواهم، ويتعرَّف على مشاكلهم، ويستفيد من هذه المنابر في ممارسة الوعظ والإرشاد والنصيحة. وإن أُقيمت الفرائض كما ينبغي لها أن تُقام، فإن معالم الدين ستصبح بالضرورة واضحة، وآثار العملية الإصلاحية ظاهرة.

يقول تعالى: ﴿الذين إن مكّناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ولله عاقبة الأمور﴾[3].

يقول أميرالمؤمنين في هذا الشأن: «اللهم إنك تعلم أنه لم يكن الذي كان منّا منافسة في سلطان، ولا إلتماس شيء من فضول الحطام، ولكن لنرد المعالم من دينك، ونظهر الإصلاح في بلادك»[4].

١. المصدر السابق، رقم (١٠٥)، ص ١٥٢.
٢. المصدر السابق، رقم (٣٤)، ص ٧٩.
٣. سورة الحج، ٤١.
٤. المصدر السابق، رقم (١٣١)، ص ١٨٩.

٨. العمل على إحياء السنة وإماتة البدعة

وهذا الواجب لا يمكن القيام به إلّا من خلال نشر ثقافة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ونشر العادات والتقاليد، التي تنسجم مع القيم الإسلامية، وترسّخها في المجتمع، على أساس أن إحياء السنّة وإماتة البدعة أحد أهم حقوق الرّعية ـ في المجتمع الإسلامي ـ تجاه حاكمه.

يقول تعالى: ﴿الذين إن مكّناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ولله عاقبة الأمور﴾ [1].

ويقول علي (عليه السلام): «إنه ليس على الإمام إلّا ما حُمِّل من أمر ربّه: الإبلاغ في الموعظة، والاجتهاد في النصيحة، والإحياء للسنة» [2].

وإذا جاء الحاكم فرأى أن الرّعية قائمة على سنة حسنة، فمن واجبه القيام بالترتيبات اللازمة للمحافظة على تلك السنّة، وعدم تغييرها. وإلّا فسيتحمل هو وزر تركها، بوصفة مميتاً لسنة حسنة.

يقول علي (عليه السلام) في عهده للأشتر: «ولا تنقضنّ سنّة صالحة عمل بها صدور هذه الأمة، واجتمعت بها الألفة، وصلُحت عليها الرّعية، ولا تحدثنّ سنة تضرُّ بشيء من ماضي تلك السنن، فيكون الأجر لمن سنّها، والوزر عليك بما نقضت منها» [3].

٩. منع الظلم وإحقاق حقوق الضعفاء وإعمال الشدة مع الظالمين والمنافقين، القضاء بالعدل وإقامة حدود الله

من ضروريات الإسلام حرمة إعانة الظالم، ووجوب نصرة المظلوم ما أمكن، وتشتد الحرمة، ويعظم الوجوب على الحاكم العالم؛ فمن المعلوم أن الحاكم إذا أعان الطغاة والظالمين والأقوياء، وخذل المستضعفين والمظلومين، لن يستقر حجر على حجر، فتضيع المعايير والمقاييس، وتختلط الأمور على العوام، ولن يعني هذا في النهاية إلّا إماتة الدين.

---

١. سورة الحج، ٤١.
٢. المصدر السابق، رقم (١٠٥)، ص ١٥٢.
٣. المصدر السابق، رقم (٥٣)، ٤٣١.

يقول تعالى: ﴿وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل﴾ [1].

ويقول تعالى: ﴿جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم﴾ [2].

ويقول تعالى: ﴿ولا تركنوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار﴾ [3].

وفي الخطبة الشقشقية يقول الإمام علي (عليه السلام): «وما أخذ الله على العلماء ألّا يُقارُّوا على كظّة ظالم ولا سغَبِ مظلوم» [4].

ويقول: «لابدّ للناس من أمير براً كان أو فاجراً، يعمل في إمرته المؤمن، ويستمتع فيها الكافر، ويبلغ الله فيها الأجل، ويُجمع به الفيء، ويقاتل به العدو، وتأمن السّبل، ويؤخذ به للضعيف من القوي، حتى يستريح برٌّ، ويُستراح من فاجر» [5].

ويقول: «إنه ليس على الإمام إلّا ما حُمِّل من أمر ربه: الإبلاغ في الموعظة، والاجتهاد في النصيحة، والإحياء للسنة، وإقامة الحدود على مستحقيها» [6].

ويقول: «... ولكن لنرد المعالم من دينك، ونظهر الإصلاح في بلادك، فيأمن المظلومون من عبادك، وتقام المعطلة من حدودك» [7].

ويقول: «ألا وإن لكم عندي ألّا أحتجز دونكم سراً إلّا في حرب، ولا أطوي دونكم أمراً إلّا في حكم، ولا أؤخّر لكم حقاً عن محلّه، ولا أقف به دون مقطعه، وأن تكونوا عندي في الحق سواء. فإذا فعلتُ ذلك وجبت لله عليكم النعمة، ولي عليكم الطاعة» [8].

١٠. الحفاظ على الأموال العامة (بيت المال)

الحفاظ على أموال الناس، وحرمة أكلها بالباطل من الواجبات الإسلامية الخطيرة. ويتأكد

---

١. سورة النساء، ٥٨.
٢. سورة التوبة، ٧٣ـ سورة التحريم، ٩.
٣. سورة هود، ١١٣.
٤. المصدر السابق، رقم (٣)، ص ٥٠.
٥. المصدر السابق، رقم (٤٠)، ص ٨٢.
٦. المصدر السابق، رقم (١٠٥)، ص ١٥٢.
٧. المصدر السابق، رقم (١٣١)، ص ١٨٩.
٨. المصدر السابق، رقم (٥٠)، ص ٤٢٤.

هذا الوجوب على الحاكم، فمن ناحية، لا يجيز له الشارع ادخارها لمصلحة، مع مسيس حاجة الأفراد إليها، ومن ناحية أخرى، لا يجيز له التصرّف بها إلّا في مواردها ومصارفها المقررة لها.

يقول تعالى: ﴿لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل﴾ [١].

يقول تعالى: ﴿إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون في بطونهم ناراً وسيصلون سعيراً﴾ [٢].

ويقول تعالى: ﴿والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم﴾ [٣].

ويقول تعالى: ﴿أرأيت الذي يكذّب بالدين، فذلك الّذي يدعُّ اليتيم، ولا يحضُّ على طعام المسكين، فويلٌ للمصلين، الذين هم عن صلاتهم ساهون، الذين هم يراؤون ويمنعون الماعون﴾ [٤].

١١. جباية الفيء والصدقات وتوزيعها على مستحقيها

يقول الإمام علي: «أيها الناس، إن لي عليكم حقاً ولكم عليَّ حق: فأمّا حقُّكم عليَّ فالنصيحة لكم، وتوفير فيئكم عليكم» [٥].

ويقول أيضاً: «إنه ليس على الإمام إلّا ما حُمِّل من أمر ربه: الإبلاغ في الموعظة، والاجتهاد في النصيحة، والإحياء للسنة، وإقامة الحدود على مستحقيها، وإصدار السُّهمان على أهلها» [٦].

١٢. التمييز بين الأخيار والأشرار

١. سورة البقرة، ١٨٨ ـ سورة النساء، ٢٩.
٢. سورة النساء، ١٠.
٣. سورة التوبة، ٣٤.
٤. سورة الماعون.
٥. المصدر السابق، رقم (٣٤)، ص ٧٩.
٦. المصدر السابق، رقم (١٠٥)، ص ١٥٢.

يقول تعالى: ﴿محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم﴾[١]

ويقول تعالى: ﴿أفمن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً لا يستوون﴾[٢].

وفي عهده لمالك الأشتر يقول: «ولا يكوننّ المحسن والمسيء عندك بمنزلةٍ سواء، فإنّ في ذلك تزهيداً لأهل الإحسان في الإحسان، وتدريباً لأهل الإساءة على الإساءة»[٣].

١٣. إعمال الرفق في غير ترك الحقّ، فيكون للرعية كالوالد الرحيم

يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿لقد جاءكم رسولٌ من أنفسكم عزيزٌ عليه ما عنتّم، حريصٌ عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم﴾[٤].

ويقول تعالى: ﴿ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضُّوا من حولك، فاعف عنهم واستغفر لهم﴾[٥].

وأميرالمؤمنين في عهده لمالك الأشتر يقول: «... وأشعِر قلبَك الرحمة للرعية، والمحبة لهم، واللطف بهم، ولا تكوننّ عليهم سبُعاً ضارياً تغتنم أكلَهُم...»[٦].

واجبات المحكوم:

١. الوفاء بالبيعة

والوفاء بالبيعة يعني إطاعة الحاكم، وإجابة دعوته، وعدم تضعيفه بقول أو عمل، وعدم البغي عليه. فطالما أن الحاكم شرعي، جامع للشرائط، ملتزم بواجباته، فعلى المحكوم ألّا يخذله، ولا يتركه وحيداً في الأزمات. فقوة الحاكم وقدرته على القيام بالأمر، منوط بالتفاف الناس حوله، ودعمهم له. وإلّا فسيكون مصداقاً لكلمة أميرالمؤمنين: «لا رأي لمن

---

١. سورة الفتح، ٢٩.
٢. سورة السجدة، ١٨.
٣. المصدر السابق، رقم (٥٣)، ص ٤٣٠ ـ ٤٣١.
٤. سورة التوبة، ١٢٨.
٥. سورة آل عمران، ١٥٩.
٦. المصدر السابق، رقم (٥٣)، ص ٤٢٧.

لا يُطاع»[١].

إذا رجعنا إلى عصر رسول الله (صلى الله عليه وآله)، وعلى وجه التحديد في غزوة أُحد، نجد أن القرآن الكريم يرسم لنا صورة دقيقة لما حدث في ذلك اليوم، نتيجة عدم التزام المسلمين بأوامر القائد. فالرسول (صلى الله عليه وآله) بوصفه حاكماً شرعياً وقائداً عسكرياً، يأمر بأمرٍ ما، ويعصي المسلمون هذا الأمر، فتكون النتيجة أن يُهزم المسلمون ويولون الأدبار. يقول تعالى في وصف الموقف: ﴿حتى إذا فشلتم، وتنازعتم في الأمر، وعصيتم، من بعدما أراكم ما تحبون، منكم من يريد الدنيا، ومنكم من يريد الآخرة... (حتى يقول تعالى) إذ تُصعِدون ولا تلوون على أحدٍ والرسولُ يدعوكم في أُخراكُم فأثابكُم غماً بغم﴾[٢]. ولم يبق مع الرسول (صلى الله عليه وآله) في تلك اللحظة العصيبة ـ بعدما أشيع بين المسلمين أنه قُتل ـ إلّا عدد لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة، على رأسهم علي بن أبي طالب (عليه السلام).

بعد انتهاء المعركة، يشعر المسلمون بجرحٍ عميق، واحباطٍ كبير، وألم نفسي شديد، نتيجةً للهزيمة. لكن الرسول (صلى الله عليه وآله) يأمر مرة أخرى بتعقُّب فلول الكافرين، فلا يستجيب لتلك الدعوة إلّا عدد متواضع للغاية، على رأسهم ثانيةً علي بن أبي طالب (عليه السلام)! فيمدحهم تعالى بقوله: ﴿الذين استجابوا لله والرسول من بعد ما أصابهم القرح، للذين أحسنوا منهم واتقوا أجرٌ عظيم﴾[٣].

لكن قد تبقى غزوة أُحد أمراً استثنائياً، وإلّا فالأصل هو استجابة عموم المسلمين لأوامر الرسول (صلى الله عليه وآله)، وإلتفافهم حوله. ولولا وجود هذا الجانب التضحوي والفدائي، والطاعة الصادقة للقائد، لما قامت للدين قائمة. يقول علي (عليه السلام) لأصحابه: «لقد كنّا مع رسول الله (صلى الله عليه وآله) نقتُل آبائنا وأبنائنا وإخواننا وأعمامنا، ما يزيدنا ذلك إلّا إيماناً وتسليماً... ولقد كان الرجل منّا ولآخر من عدوّنا، ومرةً لعدوّنا منّا... ولعمري لو كنّا نأتي ما أتيتم (= من عدم الطاعة للقائد والاستجابة لدعوته) ما قام الدين عمود، ولا اخضرَّ للإيمان عود»[٤].

---

١. المصدر السابق، (٢٧)، ص ٧١.
٢. سورة آل عمران، ١٥٢ ـ ١٥٣.
٣. سورة آل عمران، ١٧٢.
٤. المصدر السابق، رقم (٥٦)، ص ٩١ ـ ٩٢.

ويقول تعالى: ﴿أطيعوا الله وأطيعوا الرّسول وأولي الأمر منكم﴾ [١].

ويقول الإمام علي (عليه السلام): «ألا وإنّ لكم عندي ألّا أحتجز دونكم سراً إلّا في حرب... فإذا فعلتُ ذلك وجبت لله عليكم النعمة، ولي عليكم الطاعة، وألّا تنكصوا عن دعوة، ولا تُفرطوا في صلاح، وأن تخوضوا الغمرات إلى الحق، فإن أنتم لم تستقيموا لي على ذلك، لم يكن أحد أهون عليّ ممن اعوجّ منكم، ثم أعظِمُ له العقوبة، ولا يجد عندي فيها رخصة، فخذوا هذا من أمرائكم، وأعطوا من أنفسكم ما يُصلح الله به أمركم، والسلام» [٢].

ويقول: «أيها الناس، إن لي عليكم حقاً، ولكم عليّ حقّ... وأما حقي عليكم فالوفاء بالبيعة، والنصيحة في المشهد والمغيب، والإجابة حين أدعوكم، والطاعة حين آمركم» [٣].

٢. النصيحة

من حقّ الحاكم على المحكوم ألّا يتردد الأخير في إسداء النصيحة، والتذكير، والتواصي بالحق، والتواصي بالصبر. فالحاكم مهما بلغ بعلمه وتقواه، يبقى في النهاية بحاجة إلى ملاحظات الناقدين، ونصيحة الناصحين. وإذاما تقاعس المحكومون عن القيام بدور الناصح، فلن يسوغ لهم حينئذ اتهام الحاكم بالتفرُّد بالرأي، إلّا إذا كان الحاكم نفسه يرفض القيام بهذا الدور، تصريحاً أو تلويحاً. وعلى الحاكم نفسه أن يذكّر الرّعية بأنه على استعداد دائم لقبول نصيحة الناصحين، ونقد الناقدين، بصدرٍ رحب، ودون أي تبرُّم أو ضيق. ليشجع بذلك حالة النقد البناء، حتى يظل المجتمع حياً، يشترك الجميع في صنع قراراته، ويشترك الجميع في رسم مسيرته.

يقول تعالى: ﴿والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض، يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر﴾ [٤].

ويقول علي (عليه السلام): «أيها الناس، إن لي عليكم حقاً، ولكم عليّ حق... وأما حقي

---

١. سورة النساء، ٥٩.
٢. المصدر السابق، رقم (٥٠)، ص ٤٢٤.
٣. المصدر السابق، رقم (٣٤)، ص ٧٩.
٤. سورة التوبة، ٧١.

عليكم فالوفاء بالبيعة، والنصيحة في المشهد والمغيب، والإجابة حين أدعوكم، والطاعة حين آمركم»[١].

بل إن علياً يأمر الأشتر لما عهد إليه ولاية مصر أن يقرّب إليه أكثر الرعية صراحة ووضوحاً، وإن كان صدقه مؤلماً له، يقول: «ثم ليكن آثرهم عندك، أقولهم بمرّ الحقّ لك»[٢].

ويقول: «فعليكم بالتناصح في ذلك، وحُسن التعاون عليه، فليس أحد ـ وإن اشتد على رضا الله حرصُه، وطال في العمل اجتهاده ـ ببالغ حقيقة ما الله سبحانه أهلُهُ من الطاعة له. ولكن من واجب حقوق الله على عباده النصيحة بمبلغ جهدهم، والتعاون على إقامة الحق بينهم. وليس امرؤ ـ وإن عظمت في الحقّ منزلته، وتقدّمت في الدين فضيلته ـ بفوق أن يُعان على ما حمّله الله من حقّه. ولا امرؤ ـ وإن صغّرته النفوس، واقتحمته العيون ـ بدون أن يُعين على ذلك أو يُعان عليه»[٣].

القسم الثاني: الواقع السياسي في عصر خلافة علي (عليه السلام)

بعد أن انتهينا من رصد أهم البنود، التي تحدّد واجبات الحاكم، وواجبات المحكوم، نريد الآن تتبع الحالة السياسية قبيل استلام الإمام علي (عليه السلام) الخلافة، وحتى استشهاده، لنرى هل إلتزم علي (عليه السلام) ـ بعد أن أصبح مبسوط اليد ـ بأداء حق المسلمين؟ كما نريد دراسة مدى التزام المسلمين بأداء واجبهم تجاهه، هل إلتزم المسلمون بأداء حق علي؟ إذن كان القسم الأول دراسة في النظرية، وهذا القسم دراسة في التطبيق.

علي (عليه السلام) والخلافة بعد الرسول (صلى الله عليه وآله)

يمكننا القول بجرأة أن أول اختلاف بين المسلمين، جرى بعد وفاة رسول الله (صلى الله عليه وآله)، كان يتعلق في مسألة خلافته، (صلى الله عليه وآله). حيث انقسم المسلمون بين أكثرية استجابت لنتائج

١. المصدر السابق، رقم (٣٤)، ص ٤٣٠.
٢. المصدر السابق، رقم (٥٣)، ص ٤٣٠.
٣. المصدر السابق، رقم (٢١٦)، ص ٣٣٤.

مفاوضات السقيفة وبايعت أبا بكر، وأقلية تحفظت عن البيعة، والتفَّت حول علي (عليه السلام). وتفاقم الاختلاف لحظة اختيار عثمان كخليفة ثالث.

ونحن في هذا البحث، لن نتوسع في الحديث عن تلك الحقبة، مع أن علياً يعبِّر عنها ـ في خطبته الشقشقية ـ بقوله: «أرى تراثي نهباً»، ويؤكد على أن حقّه استُلب ـ ابتداء ـ بعد رسول الله، (صلى الله عليه وآله). فالخليفة الأول ـ كما يؤكد علي (عليه السلام) ـ تقمّص الخلافة منه، وهو يعلم أن محلّه منها محلّ القطب من الرحى. ويبدي علي (عليه السلام) ـ في خطبته الشقشقية ـ عجبه من الخليفة الأول، فرغم أنه كان ينادي «أقيلوني فلستُ بخيركم»، لكن عندما دنا أجله، عقد الخلافة لآخر بعده. ويفسّر هذا الموقف بأنه نتيجة تحالف قديم بين الخليفة الأول والثاني، طالما تشطرا ضرعيها

ثم يعجب من الخليفة الثاني، حينما قرّر أن تكون الخلافة بعده شورى، وسبب عجبه أن أحقيته بالخلافة لم يكن فيها أدنى شك مع الأول، فكيف تصح مقارنته بالخليفة الثالث، حتى يقال أن للشورى الكلمة الفصل؟

وماذا كانت نتيجة الشورى؟ لقد انساق أحد أعضاء الشورى المزعومة إلى حقد قديم يكنّه إليه، ومالَ عضو آخر إلى عثمان لأنه صهره، وكانت النتيجة أن تسلَّم الخليفة الثالث الخلافة، وبدأت الكوارث تحلُّ على المسلمين، حيث قام هو وأبناء عمومته بنهب أموال المسلمين نهباً.

ويؤكد علي على أن موقفه طوال هذه الحقبة كان بين أمرين: إما أن يدخل معركة غير متكافئة مع خصومه، فتكون الخسارة على الإسلام نفسه، أو أن يصبر على هذه الفتنة الحالكة السواد، التي يهرُم فيها الكبير، ويشيبُ فيها الصغير. فقرّر أن يلتزم بالخيار الثاني رغم مرارته، فصبر وفي العين قذى، وفي الحلق شجى. لقد كان موقفه صعباً جداً، وفي غاية الدقة، لقد كان بمثابة ذلك الراكب للناقة التي لم تُروَّض بعد، إن زاد من شدّ الحبل، قطع موضع ربط الحبل (= دمار التجربة الإسلامية)، وإن أرخاه، وترك الناقة تدور حيث تشاء، اقتحمت الناقة أماكن يتعين أن لا تقتحمها (= انحراف التجربة عن جادتها) [1].

١. المصدر السابق، رقم (٣)، ص ٤٨ ـ ٤٩.

لقد كان قرار علي (عليه السلام) النهائي ـ فيما يتعلق بالتداول غير المشروع للسلطة ـ يتلخّص فيما قاله عندما عزم القوم على بيعة عثمان: «لقد علمتم أني أحقُّ الناس بها من غيري، ووالله لأسلمنَّ ما سلمت أمورُ المسلمين، ولم يكن فيها جور إلّا عليَّ خاصة، إلتماساً لأجرِ ذلك وفضله، وزُهداً فيما تنافستموه من زُخرُفهِ وزِبرِجه»[1].

وعندما مضى جيل أو أكثر على هذه الحوادث، ودخل كثيرون في الإسلام، وولِد جيل لم يكن يعرف حقيقة ما جرى، كان هذا الجيل يسأل علياً عن ذلك على الدوام، وكان علي يجيب إجابات مقتضبة، يبين فيها من ناحية حقيقة الموقف، لكنه لا يسترسل، حتى لا يعيش الجيل الجديد في الماضي، وينسى المستجدات الخطيرة، المتمثلة بالناكثين والقاسطين والمارقين، فحينما سأله بعض أصحابه: كيف دفعكم قومكم عن هذا المقام وأنتم أحقُّ به؟ أجابه باختصار شديد: «... إنها كانت أثرةً، شحَّت عليها نفوس قوم، وسخت عليها نفوس آخرين، والحكم لله، والمعود إليه يوم القيامة.. وهلمَّ الخطب في ابن أبي سفيان، فلقد أضحكني الدهر بعد إبكائه... الخ»[2].

وحينما سأله أهل مصر عما جرى بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله)، بعث علي (عليه السلام) مع الأشتر يقول: «فلما مضى (= الرسول) عليه السلام، تنازع المسلمون الأمر من بعده، فوالله ما كان يُلقى في روعي، ولا يخطُر ببالي، أن العرب تُزعج هذا الأمر من بعده ـ صلى الله عليه وآله ـ عن أهل بيته، ولا أنهم منحوه عني من بعده. فما راعني إلّا انثيال الناس على فلان يبايعونه، فأمسكت يدي حتى رأيت راجعة الناس قد رجعت عن الإسلام، يدعون إلى محق دين محمد ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ فخشيت إن لم أنصر الإسلام وأهله، أن أرى فيه ثلماً أو هدماً، تكون المصيبة به عليَّ، أعظم من فوت ولايتكم، التي إنما هي متاعُ أيام قلائل، يزول منها ما كان، كما يزول السراب، أو كما يتقشّع السحاب، فنهضت في تلك الأحداث، حتى زاح الباطل وزهق، واطمأنّ الدين وتنهنه... (ثم ينتقل مباشرة إلى أحداث زمنه، فيبين تكليف هذا الجيل، ويقول) ولكني آسى أن يلي أمر هذه الأمة سفهاؤها وفجّارها،

١. المصدر السابق، رقم (٧٤)، ص ١٠٢.
٢. المصدر السابق، رقم (١٦٢)، ص ٢٣١.

فيتخذون مال الله دولاً، وعباده خولاً... ألا ترون أن أطرافكم قد انتقصت... انفروا - رحمكم الله - إلى قتال عدوكم...»[١].

وعندما كان يخطب ذات مرة، وتعرّض إلى موضوع حقّه في الخلافة، والتداول غير المشروع للسلطة بعد الرسول (ص)، فقام إليه رجل من أهل السواد، وقطع عليه الكلام، وناوله كتاباً، فأقبل علي (عليه السلام) ينظر فيه، فما فرغ من قراءته، طلب منه ابن عباس مواصلة الحديث، فقال له: يا أميرالمؤمنين، لو اطّردت خُطبتك من حيث أفضيت، فأجابه علي: «هيهات يا ابن عباس، تلك شقشقة هدرت ثم قرّت». حتى أن ابن عباس كان يقول بعد ذلك: والله ما أسفَتُّ على كلام قط، كأسفي على هذا الكلام، ألا يكون أميرالمؤمنين عليه السلام بلغ منه حيث أراد.[٢]

نكتفي بهذه الإشارة إلى مرحلة، ما بعد وفاة الرسول (صلى الله عليه وآله) وحتى خلافة عثمان، ونبدأ من نقطة تفاقم الأحداث في عهد عثمان، بعد أن أثار أهل الكوفة وأهل مصر، وساد تذمّر كبير في مدينة الرسول (صلى الله عليه وآله)، وسئم الناس عهد عثمان لطوله، وسئموا تجاوزاته، ومحاباته لأبناء عمومته.

علي (عليه السلام) وموقفه من فتنة مقتل عثمان

يتحدث المؤرخ ابن قتيبة الدينوري - في كتابه الإمامة والسياسة - عن وثيقة كتبها بعض صحابة رسول الله (صلى الله عليه وآله)، يرصدون فيها التجاوزات، التي تورط فيها عثمان خلال حكمه، ولعلها أول وثيقة اعتراضية مكتوبة في الإسلام. يقول ابن قتيبة:

«اجتمع ناس من أصحاب النبي - عليه الصلاة والسلام - فكتبوا كتاباً، ذكروا فيه ما خالف فيه عثمان سنّة رسول الله وسنّة صاحبيه، وما كان من تطاوله في البنيان، حتى عدّوا سبع دور، بناها بالمدينة، داراً لنائلة، وداراً لعائشة، وغيرهما من أهله وبناته، وبنيان مروان القصور بذي (= موضع بالمدينة)، وعمارة الأموال بها من الخمس الواجب لله ولرسوله،

١. المصدر السابق، رقم (٦٢)، ص ٤٥١ - ٤٥٢.
٢. المصدر السابق، رقم (٣)، ص ٥٠.

وما كان من إفشائه العمل والولايات في أهله وبني عمه من بني أمية، أحداث وغلمة لا صحبة لهم من الرسول ولا تجربة لهم بالأمور، وما كان من الوليد بن عُقبة بالكوفة إذ صلّى بهم الصبح ـ وهو أمير عليها سكران ـ أربع ركعات، ثم قال لهم: إن شئتم أزيدكم صلاة، زدتُكُم، وتعطيله إقامة الحد عليه، وتأخيره ذلك عنه، وتركه المهاجرين والأنصار لا يستعملهم على شيء، ولا يستشيرهم، واستغنى برأيه عن رأيهم، وما كان من الحمى حول المدينة، وما كان من إدراره القطائع والأرزاق والأعطيات، على أقوام بالمدينة ليست لهم صحبة من النبي عليه الصلاة والسلام، ثم لا يغزون ولا يذبُّون، وما كان من مجاوزته الخيزران إلى السَّوط، وأنه أول من ضرب بالسِّياط ظهور الناس، وإنما كان ضرب الخليفتين قبله بالدرّة والخيزران»![1]

ويمكن أن نلخص تلك التجاوزات بأنها تتمثل بالتلاعب بالمال العام، انتشار الشللية والمحسوبيات، التمييز القبيلي، تعيين الفساق والمستهترين بمصالح الأمة، التفرُّد بالرأي، القسوة في التعامل مع الرّعية، انتشار البدع، حياة مرفهة للحاكم وأقربائه، تعطيل إقامة الحد... الخ.

هذه التجاوزات ـ كما ترى ـ تتجاهل واجبات الحاكم: من زهد في المعيشة، وطلب المشورة، وإقامة الفرائض، وإماتة البدع، والحفاظ على بيت مال المسلمين، وإقامة الحدود، والرأفة مع الرعية... وغيرها من العناوين التي افترضنا أنها واجبات الحاكم في الإسلام.

حاول بعض الصحابة القيام بمساع إصلاحية صادقة، قبل فوات الأوان، لكنها لم تجد نفعاً، فتلك الوثيقة التي كتب فيها الصحابة تجاوزات عثمان، قدمها عمار بن ياسر إليه، فكانت النتيجة أن أمر الأخير بضربه، فضُرب عمار، وشاركهم عثمان بالضرب ـ على ما ينقل ابن قتيبة ـ إلى أن فتقوا بطنه، فغُشي عليه، وجرّوه حتى طرحوه على باب الدار.[2]

وقام أبو ذر بالانكار، حتى اضطر عثمان لنفيه للشام، فاشتكى معاوية منه، فأعاده عثمان إلى المدينة. وعندما يئس من إسكاته، نفاه إلى الربذة، فقام علي بتوديع أبي ذر، قائلاً له:

---

١. ابن قتيبة الدينوري، الإمامة والسياسة، ص ٥٠.
٢. المصدر السابق، ص ٥١.

«يا أبا ذر، إنّك غضبت لله، فارجُ من غضبت له، إنّ القوم خافوك على دنياهم، وخفتهم على دينك، فاترك في أيديهم ما خافوك عليه، واهرب منهم بما خفتهم عليه، فما أحوجهم إلى ما منعتهم، وما أغناك عمّا منعوك! وستعلم من الرابح غداً...»[١].

كانت التجاوزات تتراكم بالتدريج، وكان الحنق الشعبي يزاد بازدياد تلك التجاوزات، وانقسم المجتمع الإسلامي إلى طبقتين، أقلية غنية مرفهة، لا تخوض غمار الحروب والفتوحات، وإنما تكتفي بجني الثمار، وأكثرية فقيرة معدمة، جديدة العهد بالإسلام، تخوض المعارك، وترى بأم عينيها أن غيرها يجني ثمار تضحياتها.

كان وضعُ علي (عليه السلام) دقيقاً للغاية، فمن ناحية كان قد أقسم قائلاً: والله لأُسَلِّمَنَّ ما سلمت أمور المسلمين، ولم يكن فيها جور إلّا عليَّ خاصة»، وها هي أمور المسلمين لم تعد سالمة، وها هو الجور لم يعد واقعاً عليه خاصة، فعليه إذن واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والوقوف أمام هذا الانحراف الكبير الذي بات يهدّد وجود الأمة بأسرها.

لكن موقفه حرج من ناحية ثانية، لسببين، أولهما أنه كان يرى نفسه أحقّ بالخلافة، وأي تحرّك احتجاجي سيعطي ذريعة للملتفين حول عثمان، في اتهامه بالسعي نحو عرقلة المسيرة، ووضع العصا في العجلة، فالقرار لم يعد بيد عثمان، وإنما بيد الملتفين حوله من أبناء عمومته. السبب الثاني ـ وهو الأهم ـ أن الحركة الشعبية الاحتجاجية، وإن كان قد وقع الظلم عليها، لكنها حركة غير ناضجة، جديدة العهد بالإسلام، هائجة، يصعب التحكّم بمسارها، اختلط عليها الحق والباطل، واختلطت عليها المعايير. وهذه النقطة سنتوقف عندها بعد قليل.

كانت الأنظار تتجه نحو علي (عليه السلام)، يريدون معرفة كيفية معالجته، لمعضلة غير مسبوقة، ألمت بالإسلام والمسلمين. فماذا صنع علي (عليه السلام)؟

لقد حاول علي أن يمسك العصا من الوسط ما أمكنه، فلعب دور الوسيط أكثر من مرة، بين جماهير هائجة، فلتَ زمامها، ولم تعد تستمع إلّا لمن يريد أن يزيد تهييجها، أو على الأقل لمن يريد أن يتفهم معاناتها، وحاكم لم يعد قراره بيده، بسبب الشيخوخة وتسلّط المحيطين به، وبالخصوص مروان.

١. نهج البلاغة، رقم (١٣٠)، ص ١٨٨.

لما اجتمع الناس إليه، وشكوا ما نقموه على عثمان، قام عليّ (عليه السلام) ودخل على عثمان، وقال له: «إن الناس ورائي، وقد استسفروني بينك وبينهم (= جعلوني سفيراً)، ووالله ما أدري ما أقول لك! ما أعرف شيئاً تجهله، ولا أدلّك على أمر لا تعرفه. إنك لتعلم ما نعلم،ما سبقناك إلى شيء فنخبرك عنه، ولا خلونا بشيء فنبلّغكه، وقد رأيت كما رأينا، وسمعت كما سمعنا، وصحبت رسول الله – صلّى الله عليه وآله ـ كما صحبنا، وما ابن أبي قحافة ولا ابن الخطّاب بأولى بعمل الحقّ منك، وأنت أقرب إلى رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ وشيجة رحم منهما، وقد نلت من صهره ما لم ينالا. فالله الله في نفسك! فإنك والله ما تبصّر من عمى، ولا تعلّم من جهل... وإنّ شرّ الناس عند الله إمام جائر، ضلّ وضُلّ به، فأمات سُنة مأخوذة، وأحيا بدعة متروكة، وإني سمعت رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ يقول: «يؤتى يوم القيامة بالإمام الجائر، وليس معه نصير ولا عاذر، فيلقى في نار جهنم، فيدور فيها كما تدور الرّحى، ثم يرتبط في قعرها» وإني أُنشدك الله، ألّا تكون إمام هذه الأمة المقتول، فإنه كان يقال: يُقتل في هذه الأمة إمام يفتح عليها القتل والقتال إلى يوم القيامة، ويلبس أمورها عليها، ويبثُّ الفتن فيها، فلا يبصرون الحقّ من الباطل، يموجون فيها موجاً، ويمرجون فيها مرجاً، فلا تكوننّ لمروان سيقة، يسوقُك حيث شاء، بعد جلال السِّن، وتقضِّي العمر». فقال له عثمان: كلّم الناس في أن يؤجلوني، حتى أخرج إليهم من مظالمهم، فقال عليه السلام: ما كان بالمدينة فلا أجل فيه، وما غاب، فأجلُهُ وصولُ أمرك إليه.[1]

لكن عثمان لم يتخذ أي إجراء، فعلي يؤكد للناس أن الأمور في طريقها إلى الحلّ. بل على العكس،كان كلما حاول أن يتخذا إجراء من هذا القبيل، إما أن يثنيه عن ذلك المقربين منه ـ وبالخصوص مروان ـ أو يقومون بخطوات تزيد من نقمة الناس، وتُرسل إليهم إشارات خاطئة، تؤكد لهم أن الأمور يائسة بالفعل، ولا أمل في الاصلاح، وأن قرارات عثمان لم تعُد بيده، وإنما بيد أبناء عمومته، الذين لاسابقة لهم في الإسلام.

لما اشتد الطعن على عثمان، بدأ الناس يهتفون باسم علي للخلافة، فاستأذن علي (عليه السلام)

١. المصدر السابق، رقم (١٦٤)، ص ٢٣٤ ـ ٢٣٥.

عثمان في بعض بواديه يتنحى إليها ـ حتى لا يُتَّهم باستغلال الظرف لصالحه ـ فأذن له. واشتدّ الطعن على عثمان بعد خروج علي، فأرسل عثمان إلى علي يسأله التوسُّط مرة أخرى. وتكرّرت الوساطات، ومن المعلوم أن الوساطات حينما تتكرر تفقد بريقها، ويفقد الوسيط تأثيره. كان عثمان تارة يطلب من علي التوسُّط، وتارة أخرى يطلب منه الخروج من المدينة وألّا يتدخل، لذا نجده يجيب ابن عباس حينما جاءه برسالة من عثمان، وهو محاصر في بيته، يسأله الخروج من المدينة: «يابن عباس، ما يريد عثمان إلّا أن يجعلني جملاً ناضحاً بالغرب، أقبِل وأدبر! بعث إليّ أن أخرُج، ثم بعث إليّ أقدِم، ثم هو الآن يبعث إليّ أن أخرُج! والله لقد دفعت عنه حتى خشيتُ أن أكون آثماً».

والعبارة الأخيرة تهمُّنا للغاية: «والله لقد دفعت عنه حتى خشيتُ أن أكون آثماً»، لأنها توضّح تماماً حقيقة المأزق. فمن ناحية هو يدافع عن الخليفة حتى لا تتورّط الجماهير بهتك منصب الخلافة، وحتى لا ينفتح على الأمة باب الفتن. لكنه من ناحية ثانية يخشى من المبالغة في الدفاع عن الخليفة، الأمر الذي قد يُعدُّ دفاعاً عن إمام جائر. وركوناً إلى ظالم، وخذلاناً لأمة مظلومة. فبدل أن يكون مأجوراً في وساطته، يصبح آثماً.

وإنصافاً لعلي لابد أن نقول: لم يقف أحد مدافعاً عن عثمان كعلي (عليه السلام)، حتى أولئك الذين طالبوا بدمه بعد مقتله، حتى طلحة والزبير وعائشة، بل حتى مروان ومعاوية. لقد كان موقف الفريق الأول يتمثل في استثارة الجماهير وتهييجهم، فالأول والثاني والثالث، كلّ واحد منهم، حرّض الجماهير على عثمان. والرابع والخامس كان يحرّض عثمان على عدم التنازل للجماهير. لذا، بعد أن مرّت تلك الحوادث المريرة عندما سُئل علي عن مغزى ما وقع، يقول: «لو أمرت به (= يعني لو أمرتُ الجماهير وحرضهم على قتله) لكنت قاتلاً، أو نهيتُ عنه لكنتُ ناصراً. غير أن من نصره لا يستطيع أن يقول: خذله من أنا خير منه، ومن خذله لا يستطيع أن يقول: نصره من هو خير منّي». ثم بعد ذلك يلخِّص تلك الفتنة بعبارة موجزة بالغة الدقة فيقول: «وأنا جامع لكم أمره، استأثر فأساء الأثرة، وجزعتم فأسأتم الجزع، ولله حكم واقع في المستأثر والجازع»[1].

١. المصدر السابق، رقم (٣٠)، ص ٧٣.

والتعرّض لفتنة مقتل عثمان، بالغ الأهمية ـ لبحثنا هذا ـ لأن الصورة لن تتضح إذا عرفنا بالضبط حقيقة موقف علي (عليه السلام) من تلك الفتنة. فأكثر الفتن اللاحقة، كان سببها ما قام به أولئك من خلط للأوراق. لكن لماذا استطاعوا خلط الأوراق؟ ولماذا استطاعوا إرباك الساحة؟ والسؤال الأهم: هل كان عليّ ظالماً أم مظلوماً؟ هل سلب علي حقّ أحد منهم؟ أم أنّ الآخرين سلبوا حقّه؟

حال المسلمين في تلك اللحظة:

١. طاقة حرارية لا وعياً:

حينما نطالع تاريخ الصحابة في صدر الإسلام، سوف تبهرنا أنوارهم في المجال الروحي والفكري والنفسي، في مجال الجهاد والتضحية. لقد قدمت هذه الأمة من التضحيات ـ في سبيل رسالتها ـ ما لم تقدّم مثله أي أمة من أمم الأنبياء قبل الرسول (ص)، الإيثار والتآخي اللّذان شاعا بين المهاجرين والأنصار، التسابق على الشهادة، لقد تفاعلوا وانصهروا، فرسموا أروع صور التضحية والفداء.

إلّا أن هذه الحالات كانت قائمة على أساس الطاقة الحرارية التي كانت تمتلكها الأمة من لقاء قائدها العظيم، ولم تكن قائمة على أساس درجة كبيرة من الوعي الحقيقي للرسالة العقائدية. نعم، كان الرسول (صلى الله عليه وآله) يمارس عملية توعية الأمة ـ هذه العملية التي كانت مضغوطة ـ لكن ما أُنجز في هذه العملية هو إعطاء الأمة طاقة حرارية في الإيمان بدرجة كبيرة جداً، وكان يفترض أن تستكمل هذه العملية، بعد وفاته (صلى الله عليه وآله) مباشرة، مع خلافة علي (عليه السلام) [1].

هذه الأمة التي عاشت مع أكمل قائد للبشرية، اكتسبت هذه الطاقة الهائلة من إشعاع الرسول (ص)، فصنعت البطولات والتضحيات التي يقلُّ نظيرها في تاريخ الإنسان. هذه النماذج الرفيعة إنما هي نتاج هذه الطاقة الحرارية التي جعلت الأمة الإسلامية تعيش أيام الرسول (ص) محنة العقيدة والصبر، وتتحمل مسؤولية هذه العقيدة بعد وفاته (ص)، هذه

١. محمد باقر الصدر، أهل البيت تنوع أدوار ووحدة هدف، ص ٧٦ ـ ٧٧.

هي طاقة حرارية وليست وعياً، لذا يجب أن نفرّق بين الطاقة الحرارية وبين الوعي.

الوعي: عبارة عن الفهم الفعال الإيجابي الذي يتأصّل، ويستأصل جذور المفاهيم الجاهلية السابقة استئصالاً كاملاً. أما الطاقة الحرارية: فهي عبارة عن توهّج عاطفي حار، بشعور قد يبلغ في مظاهره نفس ما يبلغه الوعي في ظواهره، فيتحيّر المراقب، بحيث يصعب عليه التمييز بين الأمة التي تحمل طاقة حرارية، وبين أمة تتمتع بذلك الوعي، إلّا بعد التبصّر.

إلّا أن الفرق بين الأمة الواعية، والأمة التي تحمل طاقة حرارية كبيرة، فالطاقة الحرارية ـ بطبيعتها ـ تتناقص بالتدريج بالابتعاد عن مركز هذه الطاقة الحرارية. والمركز الذي كان يموّن الأمة بهذه الطاقة الحرارية هو شخص الرسول (صلى الله عليه وآله) القائد، فكان طبيعياً أن تصبح الطاقة من بعده في تناقص مستمر، هكذا حال الشخص الذي يتزود من الطاقة الحرارية للشمس والنار، ثم يبتعد عنهما، فإنّ هذه الحالة تتناقص عنده باستمرار. وتاريخ الإسلام يثبت أن الأمة الإسلامية كانت في حالة تناقص مستمر من هذه الطاقة الحرارية التي خلفها الرسول (صلى الله عليه وآله) في أمته حين وفاته.

وهناك فرق آخر، هو أن الوعي لا تهزّه الانفعالات، يصمد أمامها، أما الطاقة الحرارية فتهزّها الانفعالات. الطاقة الحرارية تبرز على سطح النفس البشرية، أما الوعي فهو شيء يثبت في أعماق هذه النفس. ففي حالة الانفعال، سواء كان الانفعال حزناً وألماً، أو فرحاً وانتصاراً، في كلا الحالتين سوف يتفجر ما وراء الستار، ويبرز ما كان كامناً وراء هذه الطاقة الحرارية في الأمة المزودة بهذه الطاقة فقط. أما الأمة الواعية، فوعيها يتقوّى على مرّ الزمن، فكلما مرّ بها انفعال جديد، أكدت شخصيتها الواعية في مقابل هذا الانفعال، وصبغته بما يتطلبه وعيها من موقف.[١]

والشواهد على أن الأمة الإسلامية كانت تحمل طاقة حرارية، ولم تكن تحمل وعياً مستنيراً، مجتثاً لأصول الجاهلية فيها... كثيرة، لا يسعنا المقام لاستعراضها. إلّا أن الحوادث التي وقعت للأمة بعد وفاة الرسول (صلى الله عليه وآله)، وابتداء من خلافة عثمان على وجه الخصوص، تؤكد هذه المقولة. فمع ازدياد الفاصل الزمني عن وفاة الرسول (صلى الله عليه وآله)، بدأت الصورة

---

١. المصدر السابق، ص ٨٨ ـ ٨٩.

الإسلامية الناصعة تتغير، وبدأت ملامحها تتبدل، حيث اختلطت المعايير في أذهان عامة المسلمين، واختلط الحق بالباطل، وأصبح المعروف منكراً والمنكر معروفاً.

ويؤكد لنا علي (عليه السلام)، هذه الحقيقة عندما يقول: «أيها الناس، إنا قد أصبحنا في دهرٍ عنود، وزمنٍ كنود، يُعدُّ فيه المحسن مسيئاً، ويزداد الظالم فيه عتواً، لا ننتفع بما علمنا: ولا نسأل عما جهلنا، ولا نتخوّف قارعة حتى تحل بنا»[١].

٢. جيل جديد لم ينضج بعد:

هناك نقطة نقطة أخرى لابد أن نأخذها بعين الاعتبار، وهي أن ثمة جيل جديد بدأ يبرز على الساحة في عهد عثمان الطويل. هذا الجيل كثير منهم لم يوفّق لرؤية الرسول (صلى الله عليه وآله) وصحبته ـ إما لصغر سنّه، أو لكونه لم يولد بعد، فبات يعدُّ من التابعين، أو لدخوله في الإسلام بعد وفاة الرسول (صلى الله عليه وآله)، وهؤلاء ـ بمجموعهم ـ أصبحوا يمثلون أكثرية الأمة.

هذا الجيل لم يعاصر الإسلام في بداياته، ولم يتعرّف على الأدوار التي لعبها رموز الجيل الطليعي، ولم يتشرّف بالتزود حتى بالطاقة الحرارية من الرسول (صلى الله عليه وآله). كل ما عاصره، هو جيل الصحابة، يحكي له قصص ماض مجيد، ويفتخر بصحبته للرسول (صلى الله عليه وآله)، لكنّ هذا الجيل ـ جيل الصحابة ـ كان يفقد بريقه ووهجه بالتدريج، بعدما تحلّل من حياة الزهد، بعد فتح فارس والروم.

كان الجيل الجديد هو وقود الفتوحات الكبيرة، والجمهور المحتج على عثمان هو من هذا الجل الجديد، الذي شارك في الفتوحات، وقدّم التضحيات، لكن كان آخرون من الصحابة وأبنائهم «يأخذون العطايا ولا يغزون في سبيل الله»[٢].

إنه جمهور مظلوم، مضطهد، مستضعف. لكن من ناحية أخرى، لم يتلقّ هذا الجيل تربية إسلامية سليمة، ولم يفتح عينيه على الصور الرائعة التي دشن من خلالها المسلمون عهدهم، ولم يتنفس هواء نقياً، وإنما هو جيل تم إهماله لفترة طويلة من الزمن ـ تبلغ ما يقرب من

١. نهج البلاغة، رقم (٣٢)، ص ٧٤.
٢. ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ص ٥٢.

عقدين ـ وفتح عينيه على تطبيق معايير مزدوجة، وعلى مجتمع من الصحابة كلّ يدعي الفضيلة لنفسه، فاستوى لديه الصحابي المضحي، الذي كانت له سابقة استثنائية في الإسلام، بالصحابي الذي لم يُسلم إلّا في وقت متأخر جداً، وهو ممن شارك في حروب ضد الإسلام، ولم يدخل في الدين إلّا بعد أن قويت شوكته، وأصبح أمراً واقعاً، لا يمكنه تجاهله.

هذه الأمة لم تتربَّ على الائتمام بإمام، يشبع حاجاتها الروحية والفكرية والنفسية، وإنما وجدت أمامها خليفة متحيّزاً لأبناء عمومته، «يخضمون مال الله خضمة الإبل نبتة الربيع»[1] ـ على حد تعبير علي (عليه السلام) ـ فكانت النتيجة أن أصبح كل واحد إمام نفسه!

يقول علي (عليه السلام): «وما لي لا أعجب من خطأ هذه الفرق على اختلاف حججها في دينها! لا يقتصّون أثر نبي، ولا يقتدون بعمل وصي، ولا يؤمنون بغيب، ولا يعفّون عن عيب، يعملون في الشّبهات، ويسيرون في الشهوات، المعروف فيهم ما عرفوا، والمنكر عندهم ما أنكروا، مفزعهم في المعضلات أنفسهم، وتعويلهم في المهمات على آرائهم، كأنّ كل امرئ منهم إمام نفسه، قد أخذ فيما يرى بُعرى ثقات، وأسباب محكمات»!

٣. التشتّت والاختلاف:

الصورة التي رسمناها للجيل الجديد، قد تنطبق على أكثر ديار الدولة الإسلامية، إلّا أن الشام تختص بأمر إضافي. فبسبب ضعف الحكومة المركزية في عصر عثمان، استطاع معاوية في الشام أن يُنشئ مظاهر ملكيّة مستقلة في الشام، لا تشبه الوضع السياسي في باقي الأقاليم، مما رسخ نوعاً من الانفصالية في الشام عن باقي أجزاء كيان الدولة الإسلامية. فالشام لم تعرف حاكماً مسلماً قبل معاوية بن أبي سفيان، وقبل أخيه يزيد، وقد أُعطي صلاحيات استثنائية من قبل الخليفة الثاني، بدعوى أن هذا يكون مظهر عز وجلال للإسلام في مقابل دولة القياصرة.[2]

الجيل الجديد في الشام لم يكن غير متلقٍ لتربية إسلامية صحيحة فحسب، وإنما

١. نهج البلاغة، رقم (٣)، ص ٤٩.
٢. محمد باقر الصدر، أهل البيت تنوع أدوار ووحدة هدف، ص ٢٤.

تلقى تربية مشوهة على يد معاوية. ولم يكن لعلي ـ ولا غيره من كبار الصحابة ـ أي رصيد أو قاعدة شعبية في ذلك الإقليم على الإطلاق، لأن هذا الإقليم عاش الإسلام من منظار آل أبي سفيان، ولم يسمع بعلي.[١]

هذا الأمر يؤكده معاوية نفسه حينما قال لعمار بالمدينة: «إن بالشام مئة ألف فارس، كلّ يأخذ العطاء، مع مثلهم من أبنائهم وعبدانهم، لا يعرفون علياً ولا قرابته، ولا عماراً ولا سابقته، ولا الزبير ولا صحابته، ولا طلحة ولا هجرته، ولا يهابون ابن عوف ولا ماله، ولا يتقون سعداً ولا دعوته»[٢]

علي يستلم الخلافة:

في المدينة كانت عائشة تحرّض الجمهور على الثورة من جهة، وطلحة والزبير يحرضانه من جهة أخرى، وعبدالرحمن بن عوف يبدي أسفه وندمه، على ترجيحه عثمان، ومروان ومعاوية وعمرو بن العاص يحرضون عثمان على العناد والتمسّك بمواقفه.

والجمهور الهائج المحتج على عثمان، القادم من الكوفة ومصر، لم يكن يعرف علياً حقّ المعرفة. لم يكن ينظر لعلي إلّا بوصفه ابن عم للرسول (صلى الله عليه وآله)، وأقرب الناس إليه، صحابيّ جليل، لم تلوّثه الدنيا بزخارفها ـ كما لوّثت كثير من الصحابة ـ كانوا ينظرون إليه على أنه بديلاً ملائماً لعثمان، متفهّماً لمشاعرهم، ومتحسّساً لآلامهم ومظلوميتهم. لم يكن يُنظر إليه على أنه المنصوب من قبل الله ورسوله (صلى الله عليه وآله)، بل لم يُنظر إليه حتى كمرشح منافس للخليفة الأول، فضلاً عن الثاني. لقد كانت مشكلتهم مع عثمان، والزمرة الملتفة حوله، ولم يكن همُّهم إلّا إزاحة هذا الكابوس الذي جثم على صدورهم.

بمجرد أن انتهوا من تصفية عثمان، هجموا على دار علي يطالبونه قبول البيعة. ويصف علي هذا الموقف بقوله: «فتداكُّوا عليَّ تداكَّ الإبل الهيم يوم ورودها، وقد أرسلها راعيها،

١. المصدر السابق، ص ١٠٤.
٢. ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ص ٤٦.

وخُلعت مثانيها، حتى ظننتُ أنهم قاتلي، أو بعضهم قاتلُ بعضٍ لديّ»[١]. إنه لموقف مخيف حقاً: جمهور هائج، يموج غضباً، يتطاير شرراً، إلى درجة أن علياً ظنّ أن الشرر قد يطاله شخصياً. ويصف الموقف في خطبته الشقشقية: «فما راعني إلّا والناس ـ كعُرف الضَّبُع ـ يناثلون عليّ من كل جانب، حتى لقد وُطئ الحسنان، وشُقّ عطفاي، مجتمعين حولي كربيضة الغنم»[٢].

ماذا كان موقف علي؟ لقد رفض البيعة، وقال لهم: «دعوني والتمسوا غيري، فإنّا مستقبلون أمراً له وجوهٌ وألوان، لا تقوم له القلوب، ولا تثبت عليه العقول. وإنّ الآفاق قد أغامت، والمحجة قد تنكّرت، واعلموا أني إن أجبتُكُم ركبتَ بكم ما أعلم، ولم أُصغ إلى قول القائل وعتب العاتب، وإن تركتموني فأنا كأحدكم، ولعلّي أسمعكم وأطوعكم لمن ولّيتموه أمركم، وأنا لكم وزيراً، خيرٌ لكم منّي أميراً»[٣].

لاحظ... إنه يؤكد على أن قبول البيعة ـ إن تمّ ـ فهو مشروط بأن يقرّر ما يمليه عليه ضميره، وما يراه صواباً، ولن يتأخر في اتخاذ القرارات المصيرية عند رأي هذا أو ذاك، لأن الوضع لم يعُد يتحمّل أي تأخير، ولن تكن تلك القرارات إلّا بمثابة إنقاذ ما يمكن انقاذه. فإن قبلتم الشرط فهو، وإلّا اتركوني، فقد أكون أطوعكم لمن وليتموه أمركم.

وينقل ابن قتيبة أن علياً رفض بيعة الجماهير الغاضبة، على أساس أنهم ليسوا من أهل الحل والعقد، قائلاً لهم: «ليس ذلك لكم، إنما هو لأهل الشورى وأهل بدر، فمن رضى به أهل الشورى وأهل بدر فهو الخليفة، فنجتمع وننظر.

فيسمعون بقتله، ولا يسمعون أنه بويع لأحد بعده، فيثور كل رجل منهم في ناحية، فلا نأمن أن يكون في ذلك الفساد، فارجعوا إلى علي، فلا تتركوه حتى يبايع.[٤]

وبعد إصرار شديد من الجماهير، وبعد أن اجتمع كبار الصحابة في المسجد، بايع الناس علياً، «وكان أول من صعد المنبر طلحة، فبايعه، وكانت أصابعه شلاء، فتطيّر منها علي،

١. نهج البلاغة، رقم (٥٤)، ص ٩٠ ـ ٩١.
٢. المصدر السابق، رقم (٣)، ص ٤٩.
٣. المصدر السابق، رقم (٩٢)، ص ١٣٦.
٤. ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ص ٦٥ ـ ٦٦.

فقال: ما أخلَقَها أن تنكث، ثم بايعه الزبير وسعد، وأصحاب النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ جميعاً»[١].

ما أُريد التأكيد عليه أن صحة بيعة علي (عليه السلام) لم تشبُها أي شائبة، بل لعلها أكثر البيعات شعبية، حيث أجمع عليها الصحابة وعامة الناس على السواء، باستثناء مروان ونفراً من بني أمية وابن أبي معيط، الذين هربوا من المدينة، أما معاوية وعمرو بن العاص فلم يكونا بالمدينة أصلاً.

عند هذه اللحظة نبدأ بالتعرّف على علي، باعتباره حاكماً شرعياً، منتخباً من الصحابة وعامة الناس. عند هذه اللحظة تبدأ الاستحقاقات، وتبدأ سلسلة من الواجبات والحقوق بين الحاكم والمحكوم.

لكن قبل أن ندرس ما إذا التزم الطرفان بواجباتهما، لابد أن نؤكد على أن علياً باشر على الفور اجراء تحقيق في مقتل عثمان؛ فقد جاء علي بنفسه إلى امرأة عثمان، وسألها عما إذا كانت تعرف قتلة عثمان، فقالت له: لا أدري، دخل عليه رجال لا أعرفهم، إلّا أن أرى وجوههم، وكان معهم محمد بن أبي بكر، فدعا علي محمداً، فسأله عما ذكرت امرأة عثمان، فقال محمد: صدقت، والله قد دخلت عليه، فذكر لي أبي، فقُمتُ عنه، وأنا تائب إلى الله، والله ما قتلته، ولا أمسكته، فقالت: صدق.[٢]

نذكر هذا حتى يتّضح أن علياً لم يتوان في البحث عن قتلة عثمان، لكن من الواضح إنّ من طبيعة حالات الهيجان الشيعي ـ خصوصاً إذا كانت تعبّر عن حالة من الانفجار العفوي ـ أن يقوم البعض بتصرفات لا واعية، فتجدهم بعد أن يتفرقون، كلّ يلقي المسؤولية على غيره، ولا يُعرف الجاني الحقيقي. لا نقول هذا لتبرير تصرّف الجماهير الغاضبة، وإنما نصف حالة نفسية تعيشها الجماهير الغاضبة عادة، حالة أشبه ما تكون بالغوغاء، الذين يصفهم علي: «هم الذين إذا اجتمعوا غلبوا، وإذا تفرّقوا لم يُعرفوا»[٣].

---

١. المصدر السابق، ص ٦٦.
٢. المصدر السابق، ص ٦٦.
٣. نهج البلاغة، الكلمات القصار، ص ٥٠٤.

مضافاً إلى ذلك أن هدير الجماهير لم يكن يسمح لعاقل أن يستعجل في مواجهته، وهم على ما هم عليه من الانفعال والغضب، فكان لابد أن تهدأ الأمور قليلاً حتى يتسنى للخليفة الجديد التعرّف على القتلة، وإنزال القصاص العادل بهم. إذن فعلي استعجل اجراء التحقيق، لكن لم يستعجل القصاص. وحينما طلب بعض الصحابة علياً بمعاقبة قتلة عثمان أجابهم قائلاً: «يا اخوتاه، إني لست أجهلُ ما تعلمون، ولكن كيف لي بقوة والقوم المجلبون على حدّ شوكتهم، يملكوننا ولا نملكهم! ها هم هؤلاء قد ثارت معهم عبدانكم، والتفّت إليهم أعرابكم، وهم خلالكم يسومونكم ما شاؤوا، وهل ترون موضعاً لقدرة على شيء تريدونه؟ إن هذا أمر جاهلية... فاصبروا حتى يهدأ الناس، وتقع القلوب مواقعها...»[١].

هذه الحالة الغوغائية ـ للأسف الشديد ـ لم تهدأ مع خلافة علي (عليه السلام)، إلّا بعد حرب الجمل والنهروان، بعد أن تصدى لها علي تصدياً مباشراً، حيث قال: «أيها الناس، فإني فقأتُ عين الفتنة، ولم يكن ليجترئ عليها أحد غيري، بعد أن ماج غيهَبُها، واشتدّ كَلَبُها... إن الفتن إن أقبلت شبّهت، وإذا أدبرت نبّهت، يُنكرن مقبلات، ويُعرفن مدبرات (أي إن انساق البعض ـ في وقت من الأوقات ـ إلى تلك الفتن، واشتبهت عليه الأمور، فلا يفوتنه أخذ الدروس والعبر منها)... ألا وأنّ أخوف الفتن عندي عليكم فتنة بني أمية، فإنها فتنة عمياء مظلمة، عمّت خطّتها، وخصّت بليّتها...»[٢].

بعد أن شرحنا الأجواء العامة، التي جاء من خلالها عليّ إلى الخلافة، علينا أن ندرس موقف المسلمين ـ بوصفهم محكومين ـ من حاكمهم؛ هل أدوا حقّه؟ هل قاموا بواجبهم تجاهه؟ ثم بعد ذلك علينا أن ندرس موقف علي ـ بوصفه حاكماً ـ من المسلمين، هل أدى حقّ المسلمين؟ وهل قام بواجبه تجاههم؟ حينما نقارن بين هذا وذاك، سنعرف أي الطرفين كان عادلاً؟ وأيهما كان ظالماً؟

١. المصدر السابق، رقم (١٨٦)، ص ٢٤٣.
٢. المصدر السابق، رقم (٩٣)، ص ١٣٧.

واجبات المحكوم:

١. الوفاء بالبيعة:

نتناول هنا موقف القاسطين، والناكثين، والمارقين، بالإضافة لأولئك الذين اعتزلوا المعارك بحجة التحرّز عن التورّط في سفك دماء المسلمين.

عليّ والقاسطون: لنبدأ من معاوية، ومن التفّ حوله من بني أمية. لقد كانت أكثر الصعاب التي واجهها علي بعد بيعته، هو انشقاق معاوية، وتخلّف الشام بكامله، عن الانضمام إلى بيعته. هذا التناقض، شقّ المجتمع الإسلامي في الدولة الإسلامية إلى شقين، ووجد في كلّ منهما جهاز سياسي وإداري لا يعترف بالآخر.[١] فمعاوية لم يعصِ علياً لأنه عُزل عن الولاية، وإنما كان ذلك في أكبر الظن جزءًا من مخطط لمؤامرة طويلة الأمد للأموية على الإسلام.[٢]

لكن قد يقال بأن معاوية لم يكن في المدينة أصلاً، ولم يبايع علياً، حتى نقول بوجوب الوفاء بالبيعة. وعلى هذا فمعاوية ـ وغيره ممن لم يشهد البيعة ـ لم يلتزم بعقد البيعة، حتى نُلزمه بما ألزم نفسه. مضافاً إلى ذلك أن معاوية اتهم علياً بالتورّط في دم عثمان، ومعاوية بوصفه ابن عم لعثمان، يعتبر نفسه ولي الدم، فلابد أن نتفهم موقف معاوية!

لقد أجاب علي عن أفكار من هذا القبيل، كان يروّج لها معاوية، في كتاب بعثه له، يقول فيه: «إنه بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان على ما بايعوهم عليه، فلم يكن للشاهد أن يختار، ولا للغائب أن يُردّ، وإنما الشورى للمهاجرين والأنصار، فإن اجتمعوا على رجل وسمّوه إماماً، كان ذلك لله رضى، فإن خرج عن أمرهم خارج بطعن أو بدعة، ردّوه إلى ما خرج منه، فإن أبى، قاتلوه على اتباعه غير سبيل المؤمنين، وولاه الله ما تولى. ولعمري، يا معاوية، لئن نظرت بعقلك دون هواك، لتجدني أبرأ الناس من دم عثمان،

١. محمد باقر الصدر، أهل البيت تنوع أدوار ووحدة هدف، ص ١٠٤.
٢. المصدر السابق، ص ٢٥.

ولتعلمنّ أني كنت في عزلة عنه، إلّا أن تتجنى، فتجنّ ما بدا لك! والسلام»[١].

موقف علي واضح، فمعيار شرعية الحاكم في الإسلام إن كان هو النصب الإلهي، فهذا ينطبق على علي لحظة وفاة الرسول (صلى الله عليه وآله). وإن كان معيار شرعية الحاكم شورى أهل الحل والعقد، فهذا قد تحقّق بعد مقتل عثمان. فعلي هو الحاكم الشرعي بكلّ المقاييس، ولا يحلّ لأيّ مسلم أن يتجاهل النصب الإلهي ـ إن كان هو المعيار المعتمد ـ أو اختيار أهل الحل والعقد ـ الذي جرت عليه سيرة المسلمين فعد وفاة الرسول (ص) ـ بدعوى أنه لم يكن حاضراً لحظة الاختيار، لأن الشورى إن كانت لأهل الحل والعقد، فمعاوية ليس منهم أصلاً، حتى يقال أنه تم تجاوز رأيه. إذن فعلى أي أساس يستند معاوية في رفضه لبيعة علي؟!

كان جواب معاوية هو التالي: «سلام عليك، أما بعد، فلعمري لو بايعك الذين ذكرت وأنت بريء من دم عثمان، لكنت كأبي بكر وعمر وعثمان، ولكنك أغريت بدم عثمان، وخذلت الأنصار، فأطاعك الجاهل، وقوي بك الضعيف. وقد أبى أهل الشام إلّا قتالك، حتى تدفع إليهم قتلة عثمان! فإن فعلت كانت شورى بين المسلمين. وإنما كان الحجازيون هم الحكام على الناس، والحقّ فيهم، فلما فارقوه كان الحكام على الناس أهل الشام!! ولعمري ما حجّتك على أهل الشام كحجّتك على طلحة والزبير، إن كانا بايعا، فلم أُبايعك أنا. فأما فضلك في الإسلام وقرابتك من رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ فلستُ أدفعه».

يقول العقاد: «من ردّ معاوية هذا، تبدو النية الواضحة في فتح أبواب الخلاف واحداً بعد آخر. كلما أغلق باب منها بقي من ورائه باب مفتوح. فتسليم قتلة عثمان لا يكفي، لأن علياً نفسه متهم بالإغراء والتخذيل.

وبراءة علي من هذه التهمة لا تكفي، لأن المرجع بعد ذلك إلى الشورى والنظر في البيعة من جديد. وشورى الحجازيين والعراقيين لا تكفي، لأن الحقّ قد خرج منهم إلى أهل الشام، وهم الحكام على الناس، لأنهم يحكمون لمعاوية ولا يحكمون لغيره.

ومن ثمّ بطلت الحجج والرسائل، كما تبطل كل حجة وكل رسالة، عندما يقال باللسان

١. نهج البلاغة، رقم (٦)، ص ٢٦٦ ـ ٢٦٧.

غير ما يجول في الصدور»[١].

أما اتهامه بالتورّط في التساهل مع قتلة عثمان، فيقول: «طالبوه بالقوَد (= القصاص)، ولم يبايعوه، مع أنّ القوَد لا يكون إلّا من وليّ الأمر المعترف له بإقامة الحدود»[٢]. فإن كانوا ممن اعترف بشرعية ولايته، فعليهم أن يمهلوه حتى تستقر له الأمور، ثم يسألوه القصاص. وإن لم يعترفوا بشرعية ولايته، فلماذا يطالبونه بالقصاص إذن؟

خلاصة القول: إن معاوية لم يظلِم علياً فحسب ـ بحيث يكون تحفّظه على البيعة، مجرد موقف شخصي ـ بل ارتكب خيانة عظمى بحق المسلمين، حين شقّ عصا وحدتهم، في وقت هم أحوج ما يكونوا إلى وحدة الكلمة، ورصّ الصفوف، حتى يندمل جرح مقتل عثمان، وتهدأ النفوس، وتعود الأمور إلى نصابها.

عليّ والناكثون:

لننتقل الآن إلى موقف طلحة والزبير؛ لقد رأينا أن طلحة والزبير بايعا علياً بشكل واضح لا لبس فيه، إذن علام نكثا البيعة إذن؟

لقد كان يأمل طلحة والزبير أن يستعملها عليّ على اليمن والعراق، وحينما تبين لهما أنه لن يفعل، نكثا البيعة. ولم يكتفيا بذلك، بل ألّبا الناس عليه، وهاجرا بصحبة عائشة إلى البصرة، وحرّضوا أهلها على قتاله.

ينقل ابن قتيبة: «أن الزبير وطلحة أتيا علياً بعد فراغ البيعة، فقالا: هل تدري على ما بايعناك؟ ... بايعناك على أنّا شريكاك في الأمر، فقال علي: لا، ولكنكما شريكان في القول والاستقامة، والعون على العجز والأود... وكان الزبير لا يشكّ في ولاية العراق، وطلحة في اليمن، فلما استبان لهما أن علياً غير موليهما شيئاً، أظهرا الشكاة، فتكلّم الزبير في ملأ من قريش، فقال: هذا جزاؤنا من علي، قُمنا له في أمر عثمان، حتى أثبتنا عليه الذنب، وسبّبنا له القتل، وهو جالس في بيته وكفي الأمر، فلما نال بنا ما أراد، جعل دوننا غيرنا. فقال طلحة: ما

١. عباس محمود العقاد، عبقرية الإمام علي، ص ٩٨.
٢. المصدر السابق، ص ١٣٢ ـ ١٣٣.

اللّوم إلّا أنّا كنّا ثلاثة من أهل الشورى، كرهه أحدنا وبايعناه، وأعطيناه ما في أيدينا، ومنعنا ما في يده، فأصبحنا قد أخطأنا ما رجونا»[١].

ويبدو أنهما بادئ الأمر لم ينكثا البيعة علناً، وإنّما عتبا على علي (عليه السلام) من ترك مشورتهما، والاستعانة في الأمور بغيرهما، وكان جوابه لهم: «لقد نقمتما يسيراً، وأرجأتما كثيراً، ألا تخبراني أي شيء كان لكما فيه حق دفعتكما عنه؟ أم أيّ قسم استأثرت عليكما به؟ أم أيّ حق رفعه إليَّ أحد من المسلمين ضعفت عنه، أم جهلته، أم أخطأت بابه؟ والله ما كانت لي في الخلافة رغبة، ولا في الولاية إربة، ولكنكم دعوتموني إليها، وحملتموني عليها...»[٢].

وعندما نصح ابن عباس علياً، في أن يستعملهما على البصرة والكوفة، لاسترضائهما، أجابه علي: «لولا ما ظهر لي في حرصهما على الولاية، لكان لي فيهما رأي»[٣].

لقد فكّر طلحة والزبير بمبرّر لخروجهما من المدينة، ليهيّئا نفسيهما للخطوة التالية، فأتيا علياً فقالا: يا أميرالمؤمنين، ائذن لنا في العمرة، فإن تقُم إلى انقضائها رجعنا إليك، وإن تسر تبعناك، فنظر إليهما علي، وقال: نعم، والله ما العمرة تريدان، وإنما تريدان أن تمضيا إلى شأنكما، فامضيا[٤]. بعد ذلك خرجا إلى البصرة، يحرّضان أهلها عليه، ويعدّان العدّة للحرب، تحت مبرر الطلب بدم عثمان، وأعانتهما على ذلك عائشة. وقد أشرنا من قبل إلى أنهما ـ بالإضافة إلى عائشة ـ كانا من أشدّ الناس تحريضاً على قتل عثمان!!

حاول عليّ توضيح الحقيقة للناس، حتى لا يلتبس عليهم الأمر، فقال والألم يعتصر قلبه: «والله ما أنكروا عليّ منكراً، ولا جعلوا بيني وبينهم نصفاً، وإنهم ليطلبون حقاً هم تركوه، ودماً هم سفكوه، فإن كنت لهم شريكاً فيه، فإنّ لهم نصيبهم منه. وإن كانوا ولّوه دوني، فما الطلبة إلّا قِبلهم... إنّ معي لبصيرتي، ما لبست وما لُبس علي... اللّهم إنهما قطعاني وظلماني، ونكثا بيعتي، وألّبا الناس عليَّ، فاحلُل ما عقدا، ولا تحكم لهما ما أبرما، وأرِهما

١. ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ص ٧٠ ـ ٧١.
٢. نهج البلاغة، رقم (٢٠٥)، ص ٣٢١.
٣. ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ص ٧١.
٤. المصدر السابق، نفس الموضع.

المساءة فيها أمّلا وعملا، ولقد استثبتهما قبل القتال، واستأنيت بهما أمام الوقاع، فغمطا النعمة، وردّا العافية»[١].

لقد كانت حجة الناكثين واهية، وعندما حاول الزبير ـ مثلاً ـ تبرير بيعته لعلي، بأنه بايع بيده، ولم يبايع بقلبه! أجاب علي: «يزعم أنه قد بايع بيده، ولم يبايع بقلبه، فقد أقرّ بالبيعة، وادّعى الوليجة، فليأت عليها بأمر يعرف، وإلّا فليدخل فيما خرج منه»[٢].

قرّر عليّ أن يصبر على ناكثي بيعته، طالما لم يؤثر ذلك على وحدة المسلمين. وقد أكد ذلك بقوله: «إن هؤلاء قد تمالؤوا على سخطة إمارتي، وسأصبر ما لم أخف على جماعتكم، فإنهم إن تمّموا على فيالة هذا الرأي، انقطع نظام المسلمين، وإنما طلبوا هذه الدنيا حسداً لمن أفاءها الله عليه، فأرادوا ردّ الأمور على أدبارها، ولكم علينا العمل بكتاب الله تعالى، وسيرة رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ والقيام بحقّه، والنعش لسنّته»[٣].

وتطورت الأمور دراماتيكياً عندما وصل طلحة والزبير إلى البصرة، وقاما ـ بالاستعانة بمروان ـ بالهجوم على عثمان بن حنيف ـ والي علي على البصرة ـ في منتصف الليل في جماعة معهم، في ليلة مظلمة، سوداء مطيرة، وعثمان نائم، فقتلوا أربعين رجلاً من الحرس، فخرج عثمان، فشدّ عليه مروان فأسره، وقتل أصحابه، فأخذه مروان، فنتف لحيته ورأسه وحاجبه.[٤] ولا يخفى أن تصرفات كهذه، فضلاً عن كونها بمثابة اعلان حرب، فإنها تنطوي على تصغير لشأن علي، وتوهيناً له أمام أنضاره وأتباعه.

عندما وقعت هذه الحادثة عندئذٍ اضطر عليّ للاستعداد لقتالهم، وشرح الموقف لأصحابه بعد ن توجه إلى ربّه قائلاً: «... اللهم إني أستعديك على قريش ومن أعانهم، فإنهم قطعوا رحمي، وصغّروا عظيم منزلتي، وأجمعوا على منازعتي أمراً هو لي... فخرجوا يجرّون حرمة رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ كما تجرّ الأمة عند شرائها، متوجهين بها إلى البصرة... فقدموا على عاملي بها، وخزّان بيت مال المسلمين، وغيرهم من أهلها، فقتلوا

١. نهج البلاغة، رقم (١٣٧)، ص ١٩٤ ـ ١٩٥.
٢. المصدر السابق، رقم (٨)، ص ٥٤.
٣. المصدر السابق، رقم (١٦٩)، ص ٢٤٤.
٤. ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ص ٨٩.

طائفة صبراً، وطائفة غدراً. فوالله لو لم يصيبوا من المسلمين إلّا رجلاً واحداً، متعمّدين لقتله، بلا جرم جرّه، لحلّ لي قتل ذلك الجيش كلّه، إذ حضروا فلم يُنكروا، ولم يدفعوا عنه بلسان ولا بيد، دع ما أنهم قد قتلوا من المسلمين مثل العدّة التي دخلوا بها عليهم»[١].

وتطورت الأمور حتى وقعت واقعة الجمل، فتسبّب الناكثون بإراقة دماء كثيرة للمسلمين، فضلاً عن الفتنة التي أوجدوها بين صفوفهم.

لقد سلب الناكثون حقّ علي، فلم يفوا ببيعتهم له، وحرّضوا الناس وألّبوهم عليه، فظلموه وسلبوه أبسط حقّ من حقوقه، بوصفه حاكماً شرعياً على المسلمين.

عليّ وقريش:

إذ انتقلنا إلى أهل قريش، نرى أن أقرب الناس إليه ترك عليا، ورحل إلى معاوية طمعاً في رفده. وعندما كتب إليه عامله في المدينة في ذلك، أجابه علي: «أما بعد، فقد بلغني أنّ رجالاً ممّن قبلك يتسلّلون إلى معاوية، فلا تأسف على ما يفوتك من عددهم، ويذهب عنك من مددهم، فكفى لهم غيّاً، ولك منهم شافياً، فرارهم من الهدى والحق، وإيضاعهم إلى العمى والجهل، وإنما هم أهل دنيا مقبلون عليها، ومهطعون إليها، وقد عرفوا العدل ورأوه، وسمعوه ووعوه، وعلموا أنّ الناس عندنا في الحقّ أسوة، فهربوا إلى الأثرة، فبُعداً لهم وسُحقاً».

حتى عقيل بن أبي طالب، خذل أخاه والتحق بركب معاوية، بعد حادثة وقعت بينه وبين أخيه، نعترض لها في الصفحات الآتية. لقد وضع عقيل ورقة قوية بيد معاوية يعزّز بها موقفه أمام أصحابه، عندما التفت معاوية إلى أصحابه قائلاً: «يا أهل الشام، هذا سيد قريش، وابن سيدها، عرف الذي فيه أخوه من الغواية والضلالة، فأثاب إلى أهل الدعاء إلى الحق»... ثم أمر له بثلاث مئة ألف دينار، قائلاً: هذه مئة ألف تقضي بها ديونك، ومئة ألف تصل بها رحمك، ومئة ألف توسّع بها على نفسك.[٢]

١. المصدر السابق، رقم (١٧٢)، ص ٢٤٦ ـ ٢٤٧.
٢. ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ص ١٠١ ـ ١٠٢.

المس

ورد

بيد

واد

ذلك

فإنه

أفاء

وسير

و

ـ بالا

الليل

الحرس

ورأسه

تنطوي

عنا

لأصح

قطعوا

حرمة

البصرة

علي وأصحابه

---

١. نهج

٢. المص

٣. المص

٤. ابن ق

ذو الشهادتين... من الصحابة، محمد بن أبي بكر، ومالك الأشتر... من التابعين، وغيرهم. لكن هؤلاء تساقط الواحد منهم بعد الآخر، قبل أن يفرغ علياً من حروبه. مضافاً إلى هذا، لم يكن يمثل هؤلاء سوى أقلية واعية من أكثرية جاهلة، لا تعرف علياً حقّ المعرفة، بايعته بوصفه أكفأ المرشحين للخلافة، ولم تكن تتصوّر الآمال والطموحات التي كان يحملها علي (عليه السلام)، والتي كان تتطلب نفساً طويلاً، وموقفاً صلباً، وروحاً رسالية.

لقد بدأت متاعب علي الحقيقية، مع أصحابه، بعد أن انتصر في حرب الجمل، وشرع في حرب صفين. فالذهنية العامة للمسلمين كانت تفسّر الخلاف بين علي ومعاوية، على أنه خلاف بين خط خلافة راشدة، وبين شخص يحاول الخروج على هذه الخلافة. كانوا ينظرون إلى علي ـ بشكل عام ـ على أنه هو الخليفة الراشد، الذي يحاول أن يحافظ على الإسلام، في حين أن معاوية يحاول أن يتآمر على هذا الخط واستطاع علي (ع) أن يثبت هذا الانطباع ـ بالرغم من كل الظروف الموضوعية التي كانت لصالح معاوية ـ في ذهن القاعدة الشعبية الواسعة، في كل أرجاء العالم الإسلامي، عدا القطر الذي كان يرتبط بمعاوية.

إلّا أن الأمر تطور إلى الأسوأ حين بدأ المسلمون يشكون شكاً واسع النطاق، بأن المعركة بين علي وبين معاوية معركة رسالية![1] فالعراقيون ـ من أصحاب علي ـ قدّموا من التضحيات شيئاً كثيراً، بذلوا أموالهم ونفوسهم ودماءهم، آلاف من العراقيين ماتوا وقتلوا، عشرات من الأطفال يُتّموا، آلاف من النساء أصبحنّ أرامل، آلاف من البيوت والعوائل تهدّمت، كثير من المدن والقرى غارت عليها جيوش معاوية، كثير من هذه المآسي والويلات حلّت بهؤلاء المسلمين، نتيجة ماذا؟ ولأجل ماذا؟[2]... حتى ينتهي الأمر لأحد القريشيين، علي أو معاوية... هكذا كانوا يفكرون.

لقد كان اقتراح عمرو بن العاص التحكيم، في وقت ملائم تماماً لتفجير الصراع داخل جيش علي؛ فالخسارة البشرية الفادحة التي ألحقتها الحرب بجيش علي ـ رغم أن خسائر جيش معاوية كانت أكثر ـ كانت عاملاً نفسياً مهماً لقبول التحكيم. وهكذا وُجد في جيش

---

١. محمد باقر الصدر، أهل البيت تنوع أدوار ووحدة هدف، ص ١٠٨ ـ ١٠٩.
٢. المصدر السابق، ص ١١١ ـ ١١٢.

علي فريقان: فريق يطلب إيقاف الحرب وتحكيم كتاب الله، تحت مبرر حقن دماء المسلمين، وفريق يصرّ على مواصلة الحرب، لمعرفتهم أنّ الدعوة إلى التحكيم لم تكن سوى خديعة من معاوية وعمرو.

الفريق الذي كان يطالب بايقاف الحرب، وتحكيم كتاب الله، كان فريقاً ضاغطاً، ويتوسّع باستمرار، والفريق الآخر كان يقل انتصاره بالتدريج. لقد ساء الأمر إلى أن اتّهم علي (عليه السلام) بالكذب! الأمر الذي جعله يقوم ويخطب قائلاً: «أما بعد يا أهل العراق، فإنما أنتم كالمرأة الحامل، حملت، فلما أتمت، أملصت، ومات قيمُها، وطال تأيّمها، وورثها أبعدها (كناية عن ترك القتال في لحظة كانوا أقرب ما يكونوا للنصر). أما والله ما أتيتكم اختياراً، ولكن جئت إليكم سوقاً، ولقد بلغني أنكم تقولون: عليّ يكذب! قاتلكم الله تعالى، فعلى من أكذب؟ أعلى الله؟ فأنا أول من آمن به! أم على نبيه؟ فأنا أول من صدّقه»![١]

بدأ أصحابه بالتثاقل عن الحرب، وعلي لا يترك طريقاً لحملهم على القتال إلّا وسلكه، فقال لهم ذات مرة: «مُنيتُ بمن لا يطيع إذا أمرت، ولا يُجيبُ إذا دعوت، لا أبالكم! ما تنتظرون بنصركم ربّكم؟ أما دين يجمعكم؟ ولا حمية تحشمكم؟ أقوم فيكم مستصرخاً، وأناديكم متغوّثاً، فلا تسمعون لي قولاً، ولا تطيعون لي أمراً...»[٢].

وفي خطبة مليئة بالشكوى والألم يقول: «ألا وإني قد دعوتكم إلى قتال هؤلاء القوم ليلاً ونهاراً، وسراً وإعلاناً، وقلت لكم: اغزوهم قبل أن يغزوكم، فوالله ما غُزي قوم قط في عُقر دارهم إلّا ذلّوا. فتواكلتم وتخاذلتم حتى شُنّت عليكم الغارات... فيا عجباً ـ عجباً والله يميتُ القلب ويجلبُ الهم ـ من اجتماع هؤلاء القوم على باطلهم، وتفرّقكم عن حقّكم، فقُبحاً وترحاً... إذا أمرتكم بالسير إليهم أيام الحر، قلتم: هذه حمّارة القيظ، أمهلنا حتى يسبّخ عنّا الحر. وإذا أمرتكم بالسير إليهم في الشتاء، قلتم: هذه صبّارة القرّ، أمهلنا حتى ينسلخ عنّا البرد... فإن كنتم من الحرّ والقرّ تفرّون، فأنتم من السيف أفر! يا أشباه الرجال، ولا رجال! حلوم الأطفال، وعقول ربّات الحجال، لوددت أني لم أركم، ولم أعرفكم، معرفة ـ والله ـ

١. نهج البلاغة، رقم (٧١)، ص ١٠٠.
٢. المصدر السابق، رقم (٣٩)، ص ٨١ ـ ٨٢.

جرّت ندماً، وأعقبت سدماً. قاتلكم الله! لقد ملأتم قلبي قيحاً، وشحنتم صدري غيظاً، وجرّعتموني نُغب التهمام أنفاساً، وأفسدتم عليّ رأيي بالعصيان والخذلان...»[١].

وفي خطبة ثالثة يقول لهم: «أما والذي نفسي بيده، ليظهرنّ هؤلاء القوم عليكم، ليس لأنهم أولى بالحقّ منكم، ولكن لإسراعهم إلى باطل صاحبهم، وإبطائكم عن حقي، ولقد أصبحت الأمم تخاف ظلم رعاتها، وأصبحت أخاف ظلم رعيتي... أيها القوم الشاهدة أبدانهم، الغائبة عنهم عقولهم، المختلفة أهواؤهم، المبتلى بهم أمراؤهم، صاحبكم يطيع الله وأنتم تعصونه، وصاحب أهل الشام يعصي الله وهم يطيعونه، لوددت والله أن معاوية صارفني بكم صرف الدينار بالدرهم، فأخذ مني عشرة منكم، وأعطاني رجلاً منهم... يا أشباه الإبل غاب عنها رعاتها، كلما جُمعت من جانب تفرّقت من آخر...»[٢].

واستمر الأمر بين شدّ وجذب، حتى قام الفريق المطالب بوقف الحرب بتهديد علي بالقتل كما قتلوا عثمان قبله! فاضطر علي إلى تجرّع السم بقبول التحكيم، لمعرفته بأن الحرب لا يمكن أن تستمر طالما بدأ الشك في رسالتها يدبُّ في نفوس أصحابه، ولحفظ جيشه من خطر التفكّك. خطب قائلاً: «أيها الناس، إنه لم يزل أمري معكم على ما أُحب، حتى نهكتكم الحرب، وقد والله، أخذت منكم وتركت، وهي لعدوّكم أنهك. لقد كنت أمس أميراً، فأصبحت اليوم مأموراً، وكنت أمس ناهياً، فأصبحت اليوم منهيّاً. وقد أحببتم البقاء، وليس لي أن أحملكم على ما تكرهون»![٣]

هل انتهت المشكلة؟ أبداً... لقد بدأت سلسلة جديدة من المعضلات، أولها الاعتراض على قبوله التحكيم، وعندما قام إليه رجل من أصحابه، فقال: نهيتنا عن الحكومة، ثم أمرتنا بها، فلم ندرِ أي الأمرين أرشد؟ حينها صَفَّقَ عَلِيٌّ إحدىٰ يديه عَلَىٰ الأُخرىٰ، وقال والحسرة تملأ قلبه: «هذا جزاء من ترك العُقدة... أريد أن أداوي بكم وأنتم دائي، كناقش الشوكة بالشوكة، وهو يعلم أن ضلعها معها. اللّهم قد ملّت أطباء هذا الداء الدويّ، وكلّت النزعة

١. المصدر السابق، رقم (٢٧)، ص ٦٩ ـ ٧٠.
٢. المصدر السابق، رقم (٩٧)، ص ١٤١ ـ ١٤٢.
٣. المصدر السابق، رقم (٢٠٨)، ص ٣٢٣ ـ ٣٢٤.

بأشطان الركيّ. أين القوم الذين دُعوا إلى الإسلام فقبلوه، وقرؤوا القرآن فأحكموه، وهيجوا إلى الجهاد فولهوا وَلَهَ اللّقاحِ إلىٰ أولادها...»[1].

لقد كان جيش علي (عليه السلام) في حال تفكّك، كلما حاول أن يجمعهم تفرقوا، وكلما حاول أن يوحد كلمتهم تشتتوا، وهو يعرف أن بإمكانه ـ بطريقة ما ـ أن يُعيد للجيش وحدته، لكنّ الضريبة التي سيدفعها لا يمكن لعليّ أن يدفعها... إنه الانحراف عن الجادة، والسير في السّبل الملتوية، وهذا ما أكده قائلاً: «كم أداريكم كَما تُدارى البكار العمدة، والثياب المتداعية، كلما حيصت من جانب، تهتّكت من آخر... وإني لعالمٌ بما يُصلحكم، ويُقيم أودكم، ولكني لا أرى إصلاحكم بإفساد نفسي، أضرع الله خدودكم، وأتعس حدودكم، لا تعرفون الحق كمعرفتكم الباطل، ولا تبطلون الباطل، كإبطالكم الحقّ»[2].

على أي حال، بدأت مرحلة التحكيم وانتهى الأمر إلى اختيار الحكم من الجانبين. من جانب معاوية الأمر محسوم، فالحكم من طرفه الماكر عمرو بن العاص. فحاول علي (عليه السلام) بدوره أن يختار حكماً فطناً لا ينطلي عليه مكر عمرو، فاختار عبدالله بن عباس. إلّا أن أصحابه عصوه ثانية، وأرغموه على اختيار أبي موسى الأشعري، بحجة أن ابن عباس قريب القرابة منك، ضنين في أمرك، أما أبو موسى فهو رجل يثق أهل العراق وأهل الشام بتقيّته.[3]

ولأبي موسى الأشعري تاريخ سيئ مع علي (عليه السلام)؛ فقد كان له دور بارز في تثبيط الناس في الكوفة، عن نصرة علي يوم الجمل، بدعوى أن النائم في هذه الفتنة خير من اليقظان، والقاعد خير من القائم، والقائم خير من الساعي، والساعي خير من الراكب.[4] فأرسل إليه علي (عليه السلام) يومها رسالة، يؤنّبه على هذا الموقف، ويحذّره من الاقصاء إن استمر على تثبيط الناس، كتب علي: «... إذ قدِم رسولي عليك، فارفع ذيلك، واشدُد مئزرك، واخرج من جُحرك، واندب من معك، فإن حقّقت فانفُذ، وإن تفشّلت فابعُد... اعقل عقلك، وأملك أمرك، وخذ نصيبك وحظك، فإن كرهت، فتنحّ إلى غير رحب ولا

---

١. المصدر السابق، رقم (١٢١)، ص ١٧٧.
٢. المصدر السابق، رقم (٦٩)، ص ٩٨ ـ ٩٩.
٣. المصدر السابق، ص ٨٥.
٤. المصدر السابق، ص ٨٥.

نجاة...»[١].

اتفق طرفا التحكيم ـ الأشعري وابن العاص ـ على كتابة الصلح، وإيقاف الحرب إلى أن يحكم الحكمان، وأخذت المواثيق على هذا الصلح، وأمهل المسلمون الحكمان من ستة إلى ثمانية أشهر.

حينها جاء علياً زرعةُ بن برج الطائي وحرقوصُ بن زهير ـ وهما من قادة الجمهور الثائر على عثمان ـ وقالا له: لا حُكم إلّا لله، فقال علي: لا حُكم إلّا لله، فقال له حرقوص: تُب من خطيئتك، وارجع عن قضيتك، واخرج بنا إلى عدونا نقاتلهم حتى نلقى ربنا، فقال لهم علي: قد أردتُّكم على ذلك فعصيتموني، وقد كتبنا بيننا وبينهم كتاباً، وشرطنا وأعطينا عهودنا ومواثيقنا، فقال له حرقوص: ذلك ذنب ينبغي أن تتوب منه، فقال علي: ما هو ذنب، ولكنه عجز من الرأي، وضعف من الفعل، وقد تقدّمت إليكم فيما كان منه، ونهيتكم عنه، فقال له زرعة: أما والله يا علي، لئن لم تدع تحكيم الرجال في كتاب الله، قاتلتُك بذلك أطلب وجه الله ورضوانه. عند تلك اللحظة ظهرت جماعة الخوارج، الذين رفضوا التحكيم بعد أن فرضوه على علي (عليه السلام)، وطالبوه بمواصلة القتال، قبل أن تظهر نتيجة التحكيم، في وقت كان ملتزماً فيه بعهود ومواثيق، لا يمكنه التخلي عنها.

وذكروا أن أبا موسى وعمراً لما اجتمعا بدوامة الجندل، استقبل عمرو أبا موسى، فأعطاه يده، وضمّ عمرو أبا موسى إلى صدره، فقال: يا أخي قبّح الله أمراً فرّق بيننا، ثم أقعد أبا موسى على صدر الفراش، وأقبل عليه بوجهه... ومكثا أياماً يلتقيان في أمرهما سراً وجهراً.[٢] وكان التخلّص من أنصار علي ـ أمثال سعيد بن قيس، وعدي بن حاتم ـ يحذرون أبا موسى من أن ينخدع بحيل عمرو.

فغدا عليه ذات يوم وقال له: يا أبا موسى، إن قال قائل أن معاوية من الطلقاء، وأبوه رأس الأحزاب، لم يبايعه المهاجرون والأنصار، فقد صدق. وإذا قال أن علياً آوى قتلة عثمان، وقتل أنصاره يوم الجمل، وبرز على أهل الشام بصفين فقد صدق. وفينا وفيكم فقية،

١. نهج البلاغة، رقم (٦٣)، ص ٤٥٣.
٢. ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ص ١٥٥.

وأن عادت الحرب ذهب ما بقي، فهل لك أن تخلعهما جميعاً، وتجعل الأمر لعبدالله بن عمر، فقد صحب رسول الله (صلى الله عليه وآله) لم يبسط في هذه الحرب يداً ولا لساناً.[١]

ومن الواضح أن هذا العرض ينسجم تماماً مع التوجهات المسبقة لأبي موسى الأشعري، الذي أجابه: جزاك الله بنصيحتك خيراً. واستمرت المفاوضات التي كان الأشعري يقدم فيها التنازلات، خطوة بعد خطوة. حتى جاء اليوم الذي أعلن فيه أنه يخلع علياً ومعاوية، ليجعلها لعبدالله بن عمر، حينها أعلن عمرو قائلاً: أيها الناس، هذا أبو موسى شيخ المسلمين، وحكم أهل العراق، ومن لا يبيع الدين بالدنيا، وقد خلع علياً، وأنا أثبت معاوية.[٢]

هنا بدأت مرحلة جديدة من الصراع، فقد عتب عليّ ـ في خطبة له ـ على أصحابه قائلاً: «الحمد لله، وإن أتى الدهر بالخطب الفادح، والحدث الجليل... أما بعد، فإن معصية الناصح الشفيق، العالِم المجرِّب، تورث الحسرة، وتعقب الندامة، وقد أمرتُكُم في هذه الحكومة أمري، ونخلت لكم مخزون رأيي، لو كان يُطاع لقصير أمر. فأبيتم عليّ إباء المخالفين الجفاة، والمنابذين العصاة، حتى ارتاب الناصح بنُصحه، وضنّ الزند بقدحه»[٣].

بعد ذلك أعلن علي (عليه السلام) أن الحكمين تجاوزا الحق، وخلفا القرآن وراء ظهورهما، مع علمهما أن التحكيم كان مشروطاً، بأن يكون أساسه القرآن، لأن الحرب توقفت بمبرّر تحكيم كتاب الله. إذن هو غير ملتزم بنتيجة الحكمين، طالما لم يلتزما بالشرط، حيث قال: «أجمع رأي ملئِكم على أن اختاروا رجلين، فأخذنا عليهما أن يجتمعا عند القرآن، ولا يجاوزاه، وتكون ألسنتهما معه، وقلوبهما تبعه، فتاها عنه، وتركا الحق وهما يُبصرانه، وكان الجور والاعوجاج رأيهما، وقد سبق استثناؤنا عليهما في الحكم بالعدل، والعمل بالحق، سوء رأيهما وجور حكمهما...»[٤].

عندئذٍ قرّر علي (عليه السلام) استئناف القتال ضد معاوية، إلّا أنه بعد توجهه إلى الكوفة،

---

١. المصدر السابق، ص ١٥٦.
٢. المصدر السابق، ص ١٥٧.
٣. نهج البلاغة، رقم (٣٥)، ص ٧٩ ـ ٨٠.
٤. المصدر السابق، رقم (١٧٧)، ص ٢٥٦.

امتنعت الخوارج من الدخول إليها، وذهبوا إلى قرية حروراء، كما ذهب قسم منهم إلى معسكر نخيلة اعتراضاً على عليّ (عليه السلام).

واجتمع الخوارج في منزل عبدالله بن وهب الراسبي، واختاروه خليفة للمسلمين! وكان الطلاق النهائي بينهم وبين علي في معركة النهروان، حينما وصلت الأخبار عن فعالهم السيئة في إرعاب الناس، مثل قتلهم عبدالله بن خباب صحابي رسول الله، وبقر بطن زوجته الحامل. وحال علي ـ بشتى الطرق ـ أن ينبههم بأنهم هم الذين اضطروه للتحكيم، وأمر أصحابه أن لا يبدؤوهم بقتال، إلّا أن الخوارج بادروا إلى ذلك منادين: الرواح الرواح إلى الجنة!

لقد لخص لنا علي (عليه السلام) ما جرى عليه في الخطبة الشقشقية حينما قال: «فلما نهضت بالأمر نكثت طائفة، ومرقت أخرى، وقسط آخرون. كأنهم لم يسمعوا الله سبحانه يقول **﴿تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علواً في الأرض ولا فساداً والعاقبة للمتقين﴾**، بلى والله! لقد سمعوها ووعوها، ولكنهم حليت الدنيا في أعينهم، وراقهم زبرجها. أما والذي فلق الحبة، وبرأ النسمة، لولا حضور الحاضر، وقيام الحجة بوجود الناصر، وما أخذ الله على العلماء على أن لا يقاروا على كظة ظالم، ولا سغب مظلوم، لألقيت حبلها على غاربها، ولسقيت آخرها بكأس أولها، ولألفيتم دنياكم هذه أزهد عندي من عفطة عنز»[١].

لقد ظلم أصحاب علي علياً (عليه السلام)، حينما تثاقلوا عن نصرته أولاً، وحينما اضطروه إلى وقف الحرب وقبول التحكيم ثانياً، وظلموه حينما اضطروه لقبول الأشعري حكماً ثالثاً، وظلموه حينما طالبوه باستئناف القتال قبل ظهور حُكم الحَكمين رابعاً، وظلموه بخروجهم عليه، أو عدم استجابتهم لدعوته لمواصلة القتال خامساً.

هذا الظلم جعله في أواخر عمره يشعر بغربة شديدة، فبدأ يستذكر أصحابه الخلّص، الذين بدأوا معه الطريق، وتساقطوا أثناء المسيرة، بدأ بلهجة جديدة، يُستشعر منها أن دوره قد انتهى، وأنه قد أدى ما عليه، فقال قبل استشهاده بأسبوع: «أيها الناس، إني قد

١. المصدر السابق، رقم (٣٠)، ص ٤٩ ـ ٥٠.

بثثتُ لكم المواعظ التي وعظ الأنبياء بها أممهم، أديتُ إليكم ما أدّت الأوصياء إلى من بعدهم، وأدّبتكم بسوطي فلم تستقيموا، وحدوتكم بالزواجر فلم تستوسقوا، لله أنتم. أتتوقعون إماماً غيري يطأ بكم الطريق، ويرشدكم السبيل؟؟... أين إخواني الذين ركبوا الطريق، ومضوا على الحق؟ أين عمار؟ وأين ابن التيهان؟ وأين ذو الشهادتين؟ وأين نظراؤهم من إخوانهم الذين تعاقدوا على المنية، وأُبرِدَ برؤوسهم إلى الفجرة». ثم ضرب بيده على لحيته الكريمة، فأطال البكاء، ثم قال (ع): «أوِّهِ على إخواني الذين تلوا القرآن فأحكموه، وتدبروا الفرض فأقاموه، أحيوا السنة، وأماتوا البدعة، دُعوا للجهاد فأجابوا، ووثقوا بالقائد فاتّبعوه». ثم نادى بأعلى صوته: «الجهاد الجهاد عباد الله، ألا وإني معسكر في يومي هذا، فمن أراد الرواح إلى الله فليخرُج»[١].

٢. النصيحة:

إذا تساءلنا: هل قام المسلمون بواجب النصيحة؟ لكان على الأرجح سؤالاً سخيفاً؛ لأن المارقين عبروا عن نصيحتهم ـ في الاقتصاص لدم عثمان ـ بالانشقاق في الشام، والدخول في معركة مع علي. وعبّر الناكثون عن نصائحهم بتخريض الناس للحرب، والدخول في معركة مع علي. وعبّر المعتزلون عننصيحتهم في التحرّز عن دماء المسلمين، بتثبيط الناس، وخذلان علي، وعبّر المارقون عن نصيحتهم في مواصلة الحرب ـ قبل ظهور نتيجة التحكيم ـ بالخروج على علي وتكفيره. وعبّر الإنتهازيون عن نصيحتهم لعلي بالالتحاق بركب معاوية.

حقاً قد يتصور المرء أن على الحاكم الشرعي الانصياع لكلّ نصيحة، وتنفيذ كل رأي. لكن هذا التصور خاطئ للغاية. أولاً لأن علي (عليه السلام) اشترط في بيعته، أن لا يعتب عليه عاتب، إن لم ينفذ رغبة هذا أو ذاك، والمسلمون بايعوا علياً على هذا الشرط. وثانياً على علي (عليه السلام) يستمع للنصيحة، ويشجّع أصحابه عليها ـ كما سنرى ـ لكنه كان ينبه أيضاً، على أن استماعه للنصيحة لا يعني تنفيذه لها بالضرورة، وهذا واضح تماماً من موقفه من ابن

١. المصدر السابق، رقم (١٨٢)، ص ٢٦٣ ـ ٢٦٤.

عباس، هذا الرجل الصادق الذي كان يشير عليه في أشياء، لم تكن توافق رأي علي، ومبادئ علي في الغالب، حيث قال له: «لك أن تشير عليّ وأرى، فإن عصيتك فأطعني»[١].

واجبات الحاكم:

١. الشفافية والوضوح مع الرّعية

لقد تميّز عصر خلافة علي بشفافية غير معهودة، من حيث الوضوح والصراحة مع الناس في مختلف المواقف، وعلى كل الأصعدة. حتى في المواقف التي قد يرى البعض، أنها تتطلب نوعاً من الالتواء وعدم الوضوح، نوعاً من كتمان الأمر. خذ على سبيل المثال: المرشح لشغر منصبٍ ما؛ هذا المرشح تجده عادة يطلق الوعود والأماني، ويوهم الناخبين بأنه إن وصل إلى المنصب، فسيَحلّ كثير من المعضلات، وسيوفر لناخبيه الرفاهية، وسيسعى لتحقيق حياة مريحة وسعيدة، وسيعمل على تحويل أحلامهم إلى واقع. وهو يعلم ـ علم اليقين ـ أن كل تلك التصريحات ـ أو جلّها على أقل تقدير ـ ليس في مستطاعه. مضافاً إلى ذلك، تراه يخفي عنهم القرارات التي سيضطر لاتخاذها، وهي تتنافى مع رفاههم... هذا هو سلوك المرشحين عادة لشغر المناصب.

أما علي فعلى العكس من ذلك، واضح صريح، حتى قبل أن يُنتخب، حتى في الوقت الذي هو أحوج ما يكون إلى قبول الناس، وتأييدهم له، تجده يقول: «دعوني والتمسوا غيري، فإنّا مستقبلون أمراً له وجوه وألوان، لا تقوم له القلوب، ولا تثبت عليه العقول. وإنّ الآفاق قد أغامت، والمحجة قد تنكّرت، واعلموا أني إن أجبتكم ركبت بكم ما أعلم، ولم أصغ إلى قول القائل وعتب العاتب، وإن تركتموني فأنا كأحدكم، ولعلّي أسمعكم وأطوعكم لمن وليتموه أمركم، وأنا لكم وزيراً، خير لكم منّي أميراً»[٢].

ويقول في موقف آخر عند بيعة الناس له: «ألا وإن بليتكم قد عادت كهيئتها، يوم بعث الله نبيه ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ والذي بعثه بالحق، لتُبلبلُنّ بلبلة، ولتُغربلُنّ غربلة،

١. المصدر السابق، ص ٥٣١.
٢. المصدر السابق، رقم (٩٢)، ص ١٣٦.

ولتُساطنَّ سوط القدر، حتى يعود أسفلكم أعلاكم، وأعلاكم أسفلكم، وليسبقنَّ سابقون كانوا قصّروا، وليقصِّرنَّ سبّاقون كانوا سبقوا. والله ما كتمتُ وشمةً، ولا كذبتُ كذبةً، ولقد نُبّئت بهذا المقام وهذا اليوم»[١].

هذا الإمام الذي قال: «ألا وإن لكم عندي ألّا أحتجز دونكم سراً إلّا في حرب، ولا أطوي دونكم أمراً إلّا في حكم»[٢]. لم يعقد الصفقات مع معاوية، ولم يقامر على مصير الأمة. لقد أعلنها حرباً على معاوية بكل وضوح، حيث قال: «ولقد قلبتُ هذا الأمر بطنه وظهره حتى منعني النوم، فما وجدتني يسعني إلّا قتالهم، أو الجحود بما جاء به محمد ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ فكانت معالجة القتال أهون عليَّ من معالجة العقاب، موتات الدنيا أهون عليَّ من موتات الآخرة»[٣].

وكان حريصاً على أن يعي أتباعه حقيقة موقفه، ومبررات قراراته، فقبل أن يصل إلى الكوفة بعث إليهم برسالة، يشرح فيها ما حدث في فتنة عثمان، حتى لا تنطلي عليهم مراوغات طلحة والزبير، وحتى يكون سمع ذلك الخبر كعيانه، قال فيها: «أما بعد، فإني أُخبركم عن أمر عثمان، يكون سمعه كعيانه. إنّ الناس طعنوا عليه، فكنت رجلاً من المهاجرين أُكثرُ استعتابه، وأُقلُّ عتابه. وكان طلحة والزبير أهونُ سيرهما فيه الوجيف، وأرفق حدائهما العنيف. وكان من عائشة فيه فلتة غضب، فأُتيح له قوم فقتلوه، وبايعني الناس غير مستكرهين ولا مجبرين، بل طائعين مخيّرين...»[٤]. وفي هذه الرسال دقّة في الوصف، لا يعيها إلّا من درس تفصيلات تلك الفتنة ـ في كتب التاريخ المختلفة ـ فقارن بين المنقولات، واستطاع أن يميز المكذوب من الصحيح.

ولم تكن الأمة تدرك قيمة وضوح القائد، وأهمية شفافية الإمام، لأن الزمان إذا تغير، والنفوس إذا تبدّلت، أصبح الوضوح: بساطة، والشفافية: سذاجة، والغدر: كياسة، والمكر:

١. المصدر السابق، رقم (١٦)، ص ٥٧.
٢. المصدر السابق، رقم (٥٠)، ص ٤٢٤.
٣. المصدر السابق، رقم (٥٤)، ص ٩١.
٤. المصدر السابق، رقم (١)، ص ٣٦٣.

شطارة. يقول علي: «... لقد أصبحنا في زمان اتّخذ أكثر أهله الغدر كيساً...»[١]. وبما أن علياً لا يغدر، وبما أنه واضح، وخطابه يتسم بالشفافية، إذن هو بسيط! هذا ما تصوّره البعض، الأمر الذي جعله يدافع عن نفسه أمام أصحابه قائلاً: «والله ما معاوية بأدهى منّي، ولكنه يغُدر ويفجُر. ولولا كراهيةُ الغدر لكنتُ أدهى الناس...»[٢].

٢. عدم الاحتجاب عن الرّعية

لم تنقل لنا التواريخ أن علياً احتجب عن رعيته، أو وضع حاجباً أمام بيته، أو أناب غيره في صلاة جمعة أو جماعة ـ في بلد أقام فيه ـ دون عذر قاهر. ولم تنقل لنا التواريخ أنه عيّن وزيراً يصرف على المسلمين فيئهم من بيت المال، بل كان يقوم بالصرف بنفسه.

كان يلتقي بالناس ليلاً ونهاراً، سراً وجهراً، وكان يتعرّف على أخبارهم على نحو مباشر، دون وسائط. وحينما تأتيه الأخبار من الأقطار الأخرى التابعة إليه، كان يقوم بالتحقّق منها، فكثيراً ما نجده يقول لواليه: «بلغني عنك كذا وكذا...»، حتى لا يتّهم أحداً قبل أن تثبت نسبة الخبر إليه. ب يوصي ولاته ـ كما رأينا في عهده للأشتر ـ بأن لا يحتجبوا عن رعيتهم.

كان بسيطاً يرفض كثرة المديح، يرفض أجواء المجاملات الفارغة. كان يطلب من رعيته أن لا يثنوا عليه، لأن ثنائهم عليه قد لا يكون مبرره، إلّا خروجهم للتو من بلاء عهد عثمان، ومن عادة الناس الاستعجال في الثناء على أمير لاحق، إن ساءهم سابق. كان يطلب منهم أن لا يتحدثوا إليه كما يتحدثون إلى الجبابرة، قال لرجل أطال في الثناء عليه: «... إن من أسخف حالات الولاة عند صالح الناس، أن يُظنّ بهم حبّ الفخر، ويوضع أمرهم على الكبر! وقد كرهتُ أن يكون جالَ في ضنّكم أني أحبُّ الإطراء، واستماع الثناء، ولست ـ بحمد الله ـ كذلك، ولو كنت أحبُّ أن يقال ذلك لتركتُهُ انحطاطاً لله سبحانه عن تناول ما هو أحقُّ به من العظمة والكبرياء. وبما استحلى الناسُ الثناء بعد البلاء، فلا تُثنوا عليَّ بجميل ثناء، لإخراجي نفسي إلى الله سبحانه وإليكم من التقية في حقوق لم أفرغ من أدائها،

١. المصدر السابق، رقم (٤١): ص ٨٣.
٢. المصدر السابق، رقم (٢٠٠)، ص ٣١٨.

وفرائض لابد من إمضائها، فلا تكلموني بما تُكلَّم الجبابرة، ولا تتحفظوا منّي بما يُتحفَّظ به عند أهل البادرة، ولا تخالطوني بالمصانعة»[١].

٣. طلب المشورة

قلنا أن علياً اشترط عند قبول البيعة، أن لا يكون يلزمه أحد بتنفيذ نصيحة هذا أو ذاك. لكن هذا لا يعني أنه لم يستمع للنصيحة... كيف وهو الذي حثّ أنصاره على إسداء النصح؟ قائلاً لهم: «أنتم الأنصارُ على الحق، والإخوان في الدين، والجُنَن يوم البأس، والبطانة دون الناس، بكم أضربُ المدبر، وأرجو طاعة المقبل. فأعينوني بمناصحةٍ خليةٍ من الغش، سليمةٍ من الريب، فوالله إنّي لأولى الناسِ بالناس»[٢].

وهو الذي كان يشجّع ـ المتردّد في النقد ـ على النقد، لأن كلمة الحق لا يستثقلها مثلُ علي، يقول: «لا تخالطوني بالمصانعة: ولا تظنوا بي استثقالاً في حقّ قيل لي، ولا التماسَ إعضامٍ لنفسي، فإنه من استثقلَ الحقّ أن يُقال له، أو العدل أن يُعرضَ عليه، كان العملُ بهما أثقل عليه. فلا تكفوا عن مقالة بحقّ، أو مشورة بعدل، فإني لست في نفسي بفوق أن أُخطئ، ولا آمنُ ذلك من فعلي، إلّا أن يكفي الله من نفسي ما هو أملكُ به منّي، فإنّما أنا وأنتم عبيد مملوكون لربّ لا ربّ غيره، يملك منّا ما لا نملك من أنفسنا، وأخرجنا ممّا كنّا فيه إلى ما صلحنا عليه، فأبدلنا بعد الضلالة بالهدى، وأعطانا البصيرة بعد العمى»[٣].

٤. الزهد في المعيشة

ضرب علياً مثلاً رفيعاً في الزهد، وبساطة الملبس والمأكل. أما الملبس فلم يكن يتردد في ترقيع ثوبه متى ما تهتّك، حتى استحى من كثرة تردده راقع الثوب، وطلب ترقيع ثوبه. وعندما قيل له: ارمها، والبس غيرها، رفض ذلك، لأن الحياة ما هي إلّا طريقُ سفر، وسوف

---

١. المصدر السابق، رقم (٢١٦)، ص ٣٣٤ ـ ٣٣٥.
٢. المصدر السابق، رقم (١١٨)، ص ١٧٥.
٣. المصدر السابق، رقم (٢١٦)، ص ٣٣٥.

يغبطُ الناس المستيقظون صباحاً، أولئك السائرون في الليل، الذين قطعوا المسافات الشاسعة، بينما كانوا هم يغطون في سباتٍ عميق. يقسِم علي قائلاً: «والله لقد رقَّعتُ مدرعتي هذه، حتى استحييت من راقعها. ولقد قال لي قائل: ألا تنبذها عنك؟ فقلت: أغرُب عني، فَعِنْدَ الصَّبَاحِ يَحْمُدُ القومُ السُّرىٰ»[١].

أما بساطة المأكل؛ فيظهر من رسالته لعامله على البصرة ـ عثمان بن حنيف ـ عندما بلغه أنه قد لَبّىٰ الدعوةَ إلىٰ وليمةٍ فاخرةٍ، لم يُدعَ إليها إلّا الأغنياءُ. فكتبَ لهُ معاتباً بشدةٍ، يُذكّرهُ أنه إن كان يعتبر نفسه مأموماً لعلي، فإنّ علياً قد اكتفى من الدنيا بقدر الكفاف. يقول في مطلعها: «أما بعد، يا ابن حنيف، فقد بلغني أن رجلاً من فتية أهل البصرة دعاك إلى مأدُبة، فأسرَعتَ إليها، تُستطابُ لك الألوان (= يعني أصناف الطعام المختلفة)، وتُنقَل إليك الجفان (= أي الأطباق المتنوعة). وما ظننت أنك تجيب إلى طعام قوم عائِلُهم مجفو (= أي الفقير لم يُدع إليها)، وغنيّهم مدعو... ألا وإنّ لكلّ مأ ـوم إماماً، يقتدي به، ويستضيء بنور علمه، ألا وإنّ إمكامكم (= يعني نفسه) قد اكتفى من دنياه بطمريه، ومن طُعمه بقرصيه. ألا وإنكم لا تقدِرون على ذلك، ولكن أعينوني بورعٍ واجتهاد، وعفةٍ وسداد».

ثم ينبّه ابن حنيف إلى أن عزوفه عن الدنيا، ليس بسبب عدم الظفر بها، على طريقة «من لا يطال العنب يقول أنه حصرم»، يقول علي: «ولو شئتُ لهتديتُ الطريق، إلى مُصفّىٰ هذا العسل، ولُباب هذا القمح، ونسائج هذا القزّ، ولكن هيهات أن يغلبني هواي، ويقودني جشعي إلى تخيُّر الأطعمة». ثم نرى استشعاره لصعوبة عيش بعض رعيته، حيث يقول: «ولعلّ بالحجاز أو اليمامة من لا طمعَ له في القرص، ولا عهدَ له بالشِّبَع». ثم يسئل نفسه مستنكراً: «أو أبيتُ مبطاناً وحولي بطون غرثى، وأكبادُ حرى؟!... أأقنعُ من نفسي بأن يُقال: هذا أميرالمؤمنين، ولا أُشاركُهُم في مكاره الدّهر، أو أكون لهم أسوة في جشوبة (= قسوة) العيش؟! فما خُلِقتُ ليشغلني أكل الطيبات، كالبهيمة المربوطة، همُّها علَفُها، أو (البهيمة) المرسلة شُغلها تقمُّمها (= أكل القمامة)، تكترش من أعلافها، وتلهو عما يُراد لها».

بعد ذلك يخاطب ـ في رسالته لابن حنيف ـ الدّنيا، فيقول: «إليك عنّي يا دنيا، فحبلُك

١. المصدر السابق، رقم (١٦٠)، ص ٢٢٩.

على غاربِك، قد انسللتُ من مخالبك، وأفلتُّ من حبائلك... أعزبي عنّي! فوالله لا أذلُّ لك فتستذليني، ولا أسلَسُ لك فتقوديني، وأيم الله ـ يميناً استثني فيها بمشيئة الله ـ لأُرَوِّضَنَّ نفسي رياضةً تهِشُّ معها إلى القرص، إذا قدرت عليه مطعوماً (= أي تكون نتيجة هذه الرياضة أن تفرح نفسي بمجرد ظفرها بقرص)، وتقنع بالملح مأدوماً، ولأدعنَّ مقلتي كعينِ ماء، نضبَ معينُها، مستفرغةً دموعها».

ثم يواصل الاستنكار الذاتي، فيتساءل: هل تكون نهاية علي ـ بعد هذا التاريخ المجيد ـ أن يقتدي بالبهيمة في اهتمامه بالأكل؟! يقول: «أتمتلئُ السائمةُ من رعيها، فتُبرك؟ وتشبع الربيضة من عُشبها فتربض؟ ويأكل عليّ من زادِهِ فيهجَع؟ قرَّت إذاً عينُه، إذا اقتدى بعد السنين المتطاولة بالبهيمة الهاملة، والسائمة المرعية»!!. ثم ينهي رسالته بالعبارة التالية: «فاتقِ الله يا ابن حنيف، ولتِكفُف أقراصُك، ليكون من النارِ خلاصُك»[1].

٥. حفظ الأمن

حاول الإمام علي بعد أن استلم الخلافة، أن يحافظ على الأمن قدر إمكانه. ولم يكن السبب المباشر لحروبه، إلّا حرصه على اعادة الأمن لربوع ديار الإسلام. وحرصه على الأمن لم يقتصر على أمن المسلمين، بل كان يتعداهم ليشمل أمن كل من يعيش في كنف الدولة الإسلامية، من أهل ذمةٍ ومعاهَدين. فبينما كان أنصار معاوية ـ كالنعمان بن بشير، والضحاك بن قيس، وغيرهما ـ يشنُّون الغارات على القبائل والقرى المنضوية تحت راية علي، فيخلُّون بأمنها، ويروِّعون أهلها وسكانها. كان علي يستنهض أصحابه، ويقول: «... وهذا أخو غامد قد وردت خيلُهُ الأنبار، وقد قتل حسان بن حسان البكري، وأزال خيلكم عن مسالحها. وقد بلغني أنّ الرجل منهم كان يدخل على المرأة المسلمة، والأخرى المعاهَدة، فينتزع حجلها، وقُلبَها، وقلائدها، ورُعُثَها، ما تمتنعُ منه إلّا بالاسترجاع والاسترحام، ثم انصرفوا وافرين، ما نال رجلاً منهم كلمُ، ولا أُريق لهم دم، فلو أن امرءًا مسلماً مات من بعد

١. المصدر السابق، رقم (٤٥)، ص ٤١٦ ـ ٤٢٠.

هذا أسفاً، ما كان به ملموماً، بل كان عندي جديراً»[١].

إذن علي لم يبدأ بقتال معاوية، إلّا بعد أن أصبح جيش معاوية مخلاً بأمن الأمة. لقد كان يستبطئ أصحابه إذنه لهم في القتال بصفين، قائلاً لهم: «... والله ما دفعتُ الحرب يوماً، إلّا وأنا أطمعُ أن تلحق بي طائفةٌ، فتهتدي بي، وتعشو إلى ضوئي، وذلك أحبُّ إليَّ من أن أقتلها على ضلالها، وإن كانت تبوء بآثامها»[٢].

ولم يبدأ بقتال الناكثين، إلّا بعد أن أخلّوا بأمن الأمة، وهجموا على واليه على البصرة، وقتلوا طائفة صبراً، وطائفة غدراً. ولم يبدأ بقتال المارقين، إلّا بعد أن أخلوا بالأمن، وأرعبوا الناس، وقتلوا عبدالله بن خباب صحابي الرسول (صلى الله عليه وآله)، وبقروا بطن زوجته الحامل، وتحولوا إلى قُطّاع طُرُق.

لقد قدّم علي (عليه السلام) تضحياتٍ جسام لكي يوفّر الأمن لرعيته، الأمر الذي اضطره لدخول معارك طاحنة.

٦. التربية والتعليم

أدرك الإمام علي منذ البداية أن الجيل الجديد من المسلمين، يفتقر إلى التزكية والتربية الإسلامية الرصينة. فعهد عثمان كان كفيلاً بأن يمحي الكثير من المظاهر الإسلامية، التي حافظ عليها ـ بعد وفاة الرسول (صلى الله عليه وآله) ـ الخليفة الأول والثاني. هذا العهد كان أطول العهود، استمر ما يقرب من عشرين عاماً. عشرون عاماً لم يتلقَّ فيه المسلمون التربية والتعليم، وانشغلوا بالفتوحات، وما أفاء الله عليهم، من كنوز كسرى وقيصر!!

إذن لابد أن يستدرك علي (عليه السلام) ما يمكن استدراكه، لذا نجده لا يترك فرصة إلّا ويُذكِّر المسلمين بالحقائق الإسلامية الأصيلة، يُذكِّرهم بأن الدنيا دارُ ممر، وأنهم مكلّفون بأن يأدّوا دوراً رسالياً، ويحذّرهم من الانسياق وراء الشهوات من مال وجاه وسلطان. وكم من مرة نادى بأعلى صوته: «اتقوا الله عباد الله، وبادروا آجالكم بأعمالكم، وابتاعوا ما يبقى لكم

١. المصدر السابق، رقم (٢٧)، ص ٧٠.
٢. المصدر السابق، رقم (٥٥)، ص ٩١.

بما يزول عنكم، وترحّلوا فقد جُدّ بكم، واستعدوا للموت فقد أضلّكم، وكونوا قوماً صيح بهم فانتبهوا، واعلموا أن الدنيا ليست لهم بدارٍ فاستبدلوا، فإنّ الله سبحانه لم يخلقكم عبثاً، ولم يترككم سدى...»[١].

أو نادى: «عباد الله، أوصيكم بالرفض لهذه الدنيا، التاركة لكم وإن تُحبُّوا تركها، والمُبلية لأجسامكم، وإن كنتم تُحبُّون تجديدها... فلا تنافسوا في عزّ الدنيا وفخرها، ولا تعجبوا بزينتها ونعيمها، ولا تجزعوا من ضرائها وبؤسها، فإن عزها وفخرها إلى انقطاع، وإن زينتها ونعيمها إلى زوال، وضرّاءها وبؤسها إلى نفاد... فاذكروا هادم اللذات، ومنغّص الشهوات، وقاطع الأمنيات...»[٢]. أو قال: «... تجهّزوا رحمكم الله! فقد نودي بالرّحيل...»[٣].

أو قال في وصفه لأهل الدنيا: «أقبلوا على جيفة قد افتضحوا بأكلها، واصطلحوا على حبّها، ومن عشق شيئاً أعشى بصره، وأمرض قلبه، فهو ينظر بعينٍ غير صحيحة، ويسمع بأُذن غير سميعة، قد خرقَت الشهواتُ عقله، وأماتت الدنيا قلبه...»[٤].

أو وقف يحذّر أصحابه: «قد غابَ عن قلوبكم ذكر الآجال، وحضرتكم كواذِبُ الآمال، فصارت الدنيا أملك بكم من الآخرة، والعاجلة أذهب بكم من الآجلة... ما بالَكُم! تفرحون باليسير من الدنيا تدركونه، ولا يحزنكم الكثير من الآخرة تُحرمونه... قد تصافيتم على رفض الآجل، وحبّ العاجل، وصار دينُ أحدكم لُعقةً على لسانه»[٥].

إن القارئ لكتاب نهج البلاغة، ليعجب من كثرة تأكيد علي (عليه السلام) على هذه النقطة: أنّ الدنيا دارُ زوال، خذوا من ممرّكم إلى مقرّكم، الدنيا رَنِقٌ مشربها ردِغٌ مشرعُها، الدنيا حُلوة خضرة غرّارة ضرّارة، منزلٌ قلعة وليست بدار قرار، برقُها خالب ونُطقُها كاذب... الخ. كم كان المسلمون في ذلك العصر ـ بل في كل عصر ـ بأمس الحاجة إلى هذا الخطاب... الخطاب القرآني الأصيل، الذي يزكي الإنسان، فيشدّه إلى السماء، بقدر ما تشدّه الشهوات الزائلة

---

١. المصدر السابق، رقم (٦٤)، ص ٩٥.
٢. المصدر السابق، رقم (٩٩)، ص ١٤٤ ـ ١٤٥.
٣. المصدر السابق، رقم (٢٠٤)، ص ٣٢١.
٤. المصدر السابق، رقم (١٠٩)، ص ١٥٨ ـ ١٥٩.
٥. المصدر السابق، رقم (١١٣)، ص ١٦٧ ـ ١٦٨.

إلى الأرض.

ولم يقتصر عليّ في عملية التربية والتعليم ـ والتي استخدم كافة وسائلها المتاحة آنذاك، من خطب عامة، ورسائل إلى ولاة، بل حتى الخصوم، ومواعظ شخصية ـ لم يقتصر على التنبيه من خطر الدنيا. بل نبّه المسلمين من خطر الفتن السياسية التي تمر بها الأمة آنذاك، وبالخصوص فتنة بني أمية، فتنبأ عن مستقبل الطغيان الأموي قائلاً: «والله لا يزالون حتى لا يدعو لله محرماً إلّا استحلّوه، ولا عقداً إلّا حلّوه، وحتى لا يبقى بيت مدرٍ ولا وبرٍ، إلّا دخله ظلمُهُم، ونبا به سوءُ رعيهم، حتى يقوم الباكيان يبكيان: باكٍ يبكي لدينه، وباكٍ يبكي لدنياه...»[1].

لكن تحذيره من فتنة بني أمية، ودخوله الحرب ضدهم، لا يعني أن الضوابط الأخلاقية والإنسانية لابد أن نخلّفها وراء ظهورنا، بل كان علي (عليه السلام) حريصاً على أن يعلّم أصحابه أدب الاختلاف، وأدب الصراع، فحينما سمع أصحابه يسبّون معاوية وأصحابه، قال لهم: «إني أكره لكم أن تكونوا سبّابين، ولكنكم لو وصفتم أعمالهم، وذكرتم حالهم، كان أصوب في القول، وأبلغ في العذر. وقلتم مكان سبّكم إياهم: اللّهم احقن دماءنا ودماءهم، وأصلح ذات بيننا وبينهم، واهدِهم من ضلالتهم، حتى يعرف الحقّ من جهله، ويرعوي عن الغي والعدوان من لهج به»[2].

كان مهتماً للغاية على تربية وتعليم ولاته حدود الله في تعاملهم مع الرّعية، وتحذيرهم من الانسياق وراء الدنيا وشهواتها، والتكبّر على عباد الله. كان يحثّهم على الائتمام برسول الله (صلى الله عليه وآله) وبه. ورسالته إلى عثمان بن حنيف شاهد على متابعته لأدق تصرفات رعيته، ورصدها أولاً بأول. ويمكن في هذا المجال الرجوع إلى رسائله الرائعة إلى كلّ من: مالك الأشتر والحارث الهمداني ومحمد بن أبي بكر وقثم بن عباس[3]، فضلاً عن رسالته إلى عثمان بن حنيف التي تعرضنا إليها.

---

١. المصدر السابق، رقم (٩٨)، ص ١٤٣.
٢. المصدر السابق، رقم (٢٠٦)، ص ٣٢٣.
٣. أنظر المصدر السابق، رقم (٥٣)، ص ٤٢٦ ـ ٤٤٥. أيضاً: رقم (٦٩)، ص ٤٥٩ ـ ٤٦٠. أيضاً: رقم (٢٧)، ص ٣٨٣ ـ ٣٨٥. أيضاً: رقم (٦٧)، ص ٤٥٧ ـ ٤٥٨.

٧. إقامة الفرائض

التزم الإمام علي بإقامة صلاة الجمعة والجماعة، وصلاة العيدين، في المنطقة التي استقر بها. فصلّى بادئ الأمر في المدينة، ثم انتقل بعد ذلك إلى الكوفة، فكان يصلّي في مسجدها. هذا في الحاضرة التي كان يستقر بها، أما في باقي ديار الدولة الإسلامية، فكان يرسل الرسائل إلى ولاته، يذكّرهم أهمية إقامة الفرائض. في رسالته إلى محمد بن أبي بكر، حينما ولاه مصر، يقول له: «... صلّ الصلاة لوقتها لها، ولا تعجّل وقتها لفراغ، ولا تؤخّرها عن وقتها لاشتغال، واعلم أن كلّ شيء من عملك تبعُ لصلاتك...»[١].

وفي رسالته إلى عامله على مكة، قثم بن عباس، يقول له: «أما بعد، فأقم للناس الحج، واجلس لهم العصرين، فأفت المستفتي، وعلّم الجاهل، وذاكِر العالم، ولا يكن للناس سفير إلّا لسانك، ولا حاجب إلّا وجهك...»[٢].

والإمام علي هو أول شهيد في الإسلام يسقط في محراب العبادة والصلاة، حيث وقعت الفاجعة وقت صلاة الفجر، من شهر رمضان. علي (عليه السلام) ـ شهيد الصلاة والفريضة ـ لم يتوان عن إقامة الفرائض في أي موقف من المواقف؛ حتى في أرض المعركة، عندما سأله سائل، يستفتيه في حكم شرعي يرتبط بالصلاة، لم ينهه، ولم يؤنبه، ولم يقل له أن هذا وقت المعركة، وليس وقت معرفة أحكام الصلاة، بل أنّب من استنكر على المستفتي سؤاله، وقال كلمة اشتُهرت عنه: «علامَ نُقاتل؟»، كناية عن أن مبرّر قتاله، إقامة الفرائض.

٨. العمل على إحياء السنة وإماتة البدعة

حرص علي (عليه السلام) حرصاً بالغاً على إحياء السنة، وإماتة البدعة، لعلمه أن البدع، التي لم يألفها المسلمون منذ الجاهلية، قد عادت ـ مرة أخرى ـ تتلبّس ثوباً جديداً، وتستشري في أوصال الأمة.

١. المصدر السابق، رقم (٢٧)، ص ٣٨٤ ـ ٣٨٥.
٢. المصدر السابق، رقم (٦٧)، ص ٤٥٧.

فالمعايير القرآنية من قبل ﴿إنّ أكرمكم عند الله أتقاكم﴾ ، كانت قد استُبدلت بمعيار السبق إلى الإسلام، وإن كان سبقاً قد انتهى إلى انحراف! أو استُبدل بمعيار القرشية، حيث كان ينادي المنادي من بني أمية: «إنما السواد (= العراق) بستانُ لقريش». والاستجابة لله ورسوله في قوله ﴿يا أيها الذين آمنوا استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم﴾ ، قد استُبدلت بالاستجابة إلى الذهب والفضة والمال، والنساء والقصور، والموائد العامرة. وحبّ الله ورسوله في قوله ﴿يُحبُّون الله ورسوله﴾ ، استُبدل بحبّ الدنيا. والدعوة للالتفاف حول الصادقين في قوله ﴿يا أيها الّذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين﴾ ، استُبدلت بالالتفاف حول الماكرين والفاجرين.

كان علي يوصي الناس في سائر حركاته وسكناته، أقواله وأفعاله، خطبه ورسائله، بأن لا ينساقوا وراء الدنيا وزخارفها... هذا الانسياق الذي كان سبباً مباشراً في انتشار البدع، وإماتة السنة.

وإن كان الوالي ـ فيما مضى ـ لا يُعيّن أو يُستعمل، إلّا إذا كان من قرابة الخليفة، وإن لم يكن كفوءًا، وإن كان مختلساً لبيت مال المسلمين. فإن علياً لم يكتف بإماتة هذه البدعة، باستبعاد العناصر الفاسدة ـ قدر الإمكان ـ بل كان يستبعد أيضاً العنصر الكفوء، لصالح الأكفاء، والوالي القوي، لصالح الأقوى، والمرشح الحازم، لصالح الأكثر حزماً. وهذا ما نراه جلياً حينما استبدل عمر بن أبي سلمة المخزومي ـ وكان عامله على البحرين ـ بالنعمان بن عجلان الزرقي، حيث أرسل إلى الأول يقول: «أما بعد، فإني قد ولّيت نعمان بن عجلان الزرقي على البحرين، ونزعتُ يدكَ بلا ذمّ لك، ولا تثريب عليك، فلقد أحسنت الولاية، وأديت الأمانة، فأقبل غير ظنين، ولا ملوم، ولا متّهم ولا مأثوم...»[1].

وفي مصر، كان علي (عليه السلام) يريد تنصيب هاشم بن عُتبة، لكن جرت الأمور على نحو أدّت لتنصيبه لمحمد بن أبي بكر، فقال: «وقد أردتُ توليه مصر، ولو ولّيته إياها، لما خلى لهم العرصة، ولا أنهزهم الفرصة، بلا ذمٍ لمحمد بن أبي بكر، ولقد كان إليَّ حبيباً، وكان لي ربيباً»[2].

١. المصدر السابق، رقم (٤٢)، ص ٤١٤.
٢. المصدر السابق، رقم (٦٨)، ص ٩٨.

تطورت الإحداث ـ بعد ذلك ـ في مصر، فجعل علي يعزل محمد بن أبي بكر، وينصّب الأشتر مكانه، لأن مصر ـ بالذات ـ كانت تتطلب كفاءة استثنائية. ويبدو أن هذا العزل، قد حزّ في نفسه، لكن علياً لم يتراجع عن قراره، وإنما أرسل إليه رسالة، يواسيه ويشدّ من أزره، يقول فيها: «أما بعد، فلقد بلغني موجدتك من تسريح الأشتر إلى عملك، وإني لم أفعل ذلك استبطاءً لك في الجهد، ولا ازدياداً لك في الجدّ، ولو نزعتُ ما تحت يدك من سلطانك، لولّيتك ما هو أيسرُ عليك مؤونة، وأعجبُ إليك ولاية...»[١].

هذه المواقف تؤكد أن علياً كان يرجّح الأكفاء، إن لم تُحل الظروف والملابسات عن ذلك. طبعاً هذا لا يعني أن كل ولاة علي كانوا من أفضل أصحابه، المقتدين بسنّته، لأنه في بعض الموارد كان يضنّ على هؤلاء المقرّبين بتنصيبهم، ويرغب أن يشهدوا معه معاركه. وإنما نعني أن علياً كان يحاول ـ قدر ما تسمح الظروف ـ أن يكون معيار التنصيب الكفاءة، بل الأكفئية، وليس الأسبقية في الإسلام، أو القرابة النسبية، أو القرشية... تلك البدع التي ظهرت بعد وفاة الرسول (صلى الله عليه وآله).

٩. منع الظلم وإحقاق حقوق الضعفاء وإعمال الشدة مع الظالمين والمنافقين، القضاء بالعدل وإقامة حدود الله

كان عليّ يقوم بالقضاء بين المسلمين بنفسه، كيف ورسول الله (صلى الله عليه وآله) قال: «أقضاهم (= أقضى الناس) علي»[٢]؟ فكان شعاره: «الذليل عندي عزيز، حتى آخُذ الحقّ له، والقوي عندي ضعيف، حتى آخُذ الحقّ منه»[٣].

وأيّ دارسٍ لفقه القضاء، والحدود والتعزيرات، والقصاص، يعرف كم روي في أقضية علي (عليه السلام)؟ فكثيراً ما جاء في الروايات: «جاء إلى علي كذا وكذا...»، «قضى علي في كذا بكذا... ، حتى ليحسب القارئ أن هذه الكتب ما كانت لتقيم لولا ما روي من أحكام

١. المصدر السابق، رقم (٣٤)، ص ٤٠٧.
٢. أنظر صحيح ابن ماجة، باب فضائل أصحاب رسول الله (ص).
٣. المصدر السابق، رقم (٣٧)، ص ٨١.

قضائية لعليٍّ. فالكثير من تلك المعضلات ـ في مجال الحدود والتعزيز والقصاص ـ ما كانت لتُحلّ لولا علي وعلمه. ويكفي أن نذكّر القارئ بشهادة الخليفة الثاني في قضاءه وإحقاقه العدل: «لولا علي لهلكَ عمر»، «أعوذُ بالله أن أعيش في قومٍ لست فيهم يا أبا الحسن»[١].

وإن كانت من واجبات الحاكم، إعمال الشدة مع الظالمين والمنافقين، فماذا تسمي حربه ضد القاسطين؟ ضد معاوية وحزبه؟

١٠. الحفاظ على الأموال العامة (بيت المال)

القصص التي تحكي عن اهتمام علي (عليه السلام) ببيت مال المسلمين، تكاد تفوق حدّ الاحصاء، فمثلاً عندما بلغه أن شُريح القاضي، اشترى على عهده داراً بثمانين ديناراً، وبلغه ذلك، استدعى شريحاً. وبعد أن تأكّد من أصل ثبوت الواقعة، دون ثبوت كونه من بيت مال المسلمين، قال له: «... أنظر يا شريح، لا تكون قد ابتعت هذه الدار من غير مالِك، أو نقدت الثمن من غير حلالِك، فإذا أنت قد خسرتَ دار الدنيا، ودار الآخرة...»[٢].

وفي رسالته إلى أشعث بن قيس عامله على أذربيجان، «إن عملك ليس لك بطُعمةٍ، ولكنه في عنُقِك أمانةٌ، وأنت مُسْتَرْعَىً لمن فوقك، ليس لك أن تفتات في رعية، ولا تخاطر إلّا بوثيقة، وفي يديك مالٌ من مالِ الله عزّ وجلّ، وأنت من خُزّانه، حتى تُسلّمه إليّ، ولعلّي أن لا أكون شرّ ولاتك لك، والسلام»[٣].

وفي رسالته إلى زياد بن أبيه ـ وكان قد استخلفه عاملُ عليّ على البصرة عبدالله بن عباس ـ يحذّره فيها فيقول: «وإني أُقسم بالله قسماً صادقاً، لئن بلغني أنك خُنت من فيء المسلمين شيئاً صغيراً أو كبيراً، لأشُدّنّ عليك شدّةً تدعُكَ قليل الوفر، ثقيل الظهر، ضئيل الأمر، والسلام»[٤].

لقد غيّر علي معادلة توزيع الفيء، فبينما كانت الغنائم توزّع على المسلمين، وفق معيار

١. مستدرك الصحيحين، ج ١، ص ٤٥٧.
٢. نهج البلاغة، رقم (٣)، ص ٣٦٤.
٣. المصدر السابق، رقم (٥)، ص ٣٦٦.
٤. المصدر السابق، رقم (٢٠)، ص ٣٧٧.

الأقرب نسباً للرسول (صلى الله عليه وآله)، والأسبق في الإسلام، الأمر الذي أدى لحدوث حالة طبقية، لصالح قريش، وعلى وجه التحديد الصحابة المهاجرين. قلب عليّ المعادلة، ليجعلها لصالح الفاتحين، الذين قاسوا آلام الجهاد، ودخلوا المعارك، وشاركوا في الحروب، وإن ابتعد نسبهم عن الرسول (صلى الله عليه وآله)، أو تأخروا بدخول الإسلام. فعندما جاء عبدالله بن زمعة ـ وهو من شيعته ـ يطلب منه مالاً، قال له: «إن هذا المال ليس لي ولا لك، وإنما هو فيء للمسلمين، وجلبُ أسيافهم، فإن شركتهم في حربهم، كان لك مثل حظّهم، وإلّا فجناةُ أيديهم لا تكون لغير أفواههم»[١].

طبعاً هذا لا يعني أن عهد علي (عليه السلام) كان خالياً من الاختلاسات، كان خالياً من الخيانة لله ولرسوله (ص) من بعض عماله. لقد حدثت هذه التجاوزات، وكان ردُّ عليّ (عليه السلام) على الدوام عنيفاً، ولم يكن يغضُّ الطرف، كما كان يفعل سلفه.

فعندما بلغه ما بلغه عن عامله المنذر بن الجارود، كتب إليه: «أما بعد، فإن صلاح أبيك غرّني منك، وظننتُ أنك تتبع هديَهُ، وتسلُك سبيله، فإذا أنت ـ فيما رُقّي إليَّ عنك ـ لا تدع لهواك انقياداً، ولا تُبقي لآخرتك عتاداً. تعمُر دنياك بخراب آخرتك، وتصل عشيرتك بقطيعة دينك. ولئن كان ما بلغني عنك حقاً، لجملُ أهلك وشسعُ نعلك خيرٌ منك!! ومن كان بصفتك فليس بأهلٍ أن يُسدَّ به ثغر، أو يُنفذُ به أمر... فأقبل إليَّ حين يصل إليك كتابي هذا...»[٢].

وعندما بغله عن عامله مصقلة بن هبيرة الشيباني ما بلغه، كتب إليه: «بلغني عنك أمرٌ ـ إن كنت فعلته فقد أصخطتَّ إلهك، وعصيت إمامك ـ أنك تقسم فيء المسلمين الذي حازته رماحُهُم وخيولهم، وأريقت عليه دماؤهم، فيمن اعتامك من أعراب قومك. فوالذي فلق الحبّة، وبرأ النسمة، لئن كان ذلك حقاً، لتجدنّ عليَّ هواناً، ولتخِفَّنَّ عندي ميزاناً...»[٣].

١. المصدر السابق، رقم (٢٣٢)، ص ٣٥٣.
٢. المصدر السابق، رقم (٧١)، ص ٤٦١ ـ ٤٦٢.
٣. المصدر السابق، رقم (٤٣)، ص ٤١٥.

ماذا كان موقف مصقلة؟ لقد هرب إلى معاوية، وتذكُر بعض التواريخ أن سبب فراره هو حياؤه من علي (عليه السلام)، حتى نُقل عن عليّ قوله: كفّوا عن صاحبكم، فليس براجع حتى يموت.[١] وفي نهج البلاغة، أن علياً قال: «قبّح الله مصقلة، فعل فعل السادة، وفرّ فرار العبيد. فما أنطق مادِحهُ حتى أسكته، ولا صدَّق واصفه حتى أبكته، ولو أقام، لأخذنا ميسوره، وانتظرنا بماله وفوره»[٢].

التعدّي على بيت المال كان أمراً عادياً قبل أن يستلم علي (عليه السلام) الخلافة، فلم يألُ جهداً في استرجاع الهيبة لبيت المال، وإن كانت ضريبة ذلك أن يفقد أقرب الناس إليه، يفقد أخوه عقيل!

فعندما جاءه عقيل ـ وهو أعمى فقير، ذو عيالٍ كثيرة ـ يطلب منه شيئاً يسيراً فوق حقّه، ماذا صنع علي (عليه السلام)؟ لقد أحمى حديدة وقرّبها من يد عقيل، حتى ارتاع الأخير من ذلك.

دعونا نتعرّف على حيثيات القصة من علي نفسه؛ حيث يقول: «والله، لقد رأيت عقيلاً وقد أملق، حتى استماحني من بُرّكم صاعاً، ورأيت صبيانهُ شُعثَ الشعور، غُبر الألوان ـ من فقرهم ـ كأنما سُوِّدت وجوههم بالعظلم، وعاودني مؤكّداً، وكرّر عليَّ القول مُرَدّداً، فأصغيتُ إليه سمعي، فظنَّ أني أبيعه ديني، وأتّبع قياده، مفارقاً طريقتي، فأحميتُ له حديدة، ثمّ أدنيتُها من جسمه، ليعتبر بها، فضجَّ ضجيج ذي دنفٍ من ألمها، وكاد أن يحترق من ميسمها.

فقلت له: ثكلتك الثواكل يا عقيل! أتئنُّ من حديدة أحماها إنسانها للعبه، وتجرُّني إلى نارٍ سجّرها جبّارها لغضبه؟! أَتَئِنُّ من الأذى، ولا أئنُّ من لظى؟!... أصلةٌ؟ أم زكاةٌ؟ أم صدقة؟ فذلك محرَّمٌ علينا أهل البيت.

فقال: لا ذا، ولا ذاك، ولكنها هديةٌ.

فقلت: هبلتك الهبول! أعن دين الله أتيتني لتخدعني؟ أمختبِطٌ أنت؟ أم ذو جنة؟ أم تهجُر؟ والله لو أُعطيتُ الأقاليم السبعة، بما تحت أفلاكها، على أن أعصي الله في نملةٍ أسلُبُها

١. ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ص ١٠٧ ـ ١٠٨.
٢. المصدر السابق، رقم (٤٤)، ص ٨٥.

جلبُ شعيرةٍ ما فعلته، وإنّ دنياكم عندي لأهونُ من ورقةٍ في فم جرادةٍ تقضُمها. ما لعليّ ولنعيم يفنى، ولذةٍ لا تبقى؟...»[١].

وقد أشرنا ـ فيما مضى ـ إلى نتيجة هذا الموقف، وكيف لحق عقيل بركب معاوية؟ وكيف استفاد الأخير من هذا الانشقاق؟

١١. جباية الفيء والصدقات وتوزيعها على مستحقيها

رأينا في ثنايا السطور السابقة أن علياً كان المتابع لولاته، من جهة جبايتهم للفيء، ووصول الحقوق المالية إلى مستحقيها بالتساوي، طالما أن استحقاقهم لها بالتساوي. ولما عوتب على التسوية في العطاء، أجاب: «أتأمروني أن أطلُب النصرَ بالجور، فيمن وُلِّيتُ عليه؟ والله لا أطور به ما سمر سمير، وما أمَّ نجم في السماء نجماً! لو كان المال لي لسوَّيتُ بينهم، فكيف وإنما المالُ مالُ الله؟!...»[٢].

ولم يكتف بما ورد إلى يده في عهده، بل رد على المسلمين القطائع التي اقتطعها عثمان على خاصّته، قائلاً: «والله، لو وجدتُهُ قد تُزوِّج به النساء، ومُلِكَ به الإماء، لرددتُهُ، فإن في العدل سعةً. ومن ضاقَ عليه العدل، فالجورُ عليه أضيق!»[٣].

١٢. التمييز بين الأخيار والأشرار

إن كان الخليفة السابق قد ميّز بين قرابته والأبعدين، ففضّل القرابة وإن كانوا أشراراً، وأقصى الأبعدين وإن كانوا أخياراً، فإن علياً ميّز بين الأخيار والأشرار، ولم تكن للقرابة عنده قيمة، إن لم تُشفع بتقوى الله وعمل الصالح. بل بعدما ميّز بين هذا وذاك، ميّز أيضاً بين السيئ والأسوأ، بين المنحرف والأكثر انحرافاً، بين الضال بسبب الجهل والضال عن قصد، بين من يرجى عودته إلى الصواب، ومن لا يرجى منه ذلك.

---

١. المصدر السابق، رقم (٢٢٤)، ص ٣٤٦ ـ ٣٤٧.
٢. المصدر السابق، رقم (١٢٦)، ص ١٨٣.
٣. المصدر السابق، رقم (١٥)، ص ٥٧.

فقد أوصى بعدم مقاتلة الخوارج بعده، قائلاً: «لا تقاتلوا الخوارج بعدي، فليس من طلب الحقّ فأخطأه، كمن طلب الباطل فأدركه». ويقصد بالطالب للباطل معاوية وأصحابه، وقد يُفهم من هذه العبارة أنها وصية ـ على نحو غير مباشر ـ بمواصلة القتال ضد معاوية.

وعندما أرسل عبدالله بن عباس إلى الناكثين، يستفيئهم إلى طاعته، طلب منه أن يلق الزبير دون طلحة، لأن طلحة ينكر الحق، وإن كان كالشمس في رابعة النهار، فلا يمنعه من الانكار وضوحه، ولا ينفع معه التذكير. قال علي (عليه السلام): «لا تلقينّ طلحة، فإن إن تلقِه تجِده كالثور، عاقصاً قرنه، يركبُ الصَّعب، ويقول: هو الذَّلول. ولكن القَ الزبير، فإنه ألين عريكة، فقل له: يقول لك ابن خالك: عرفتني بالحجاز، وأنكرتني بالعراق، فما عدا مما بدا»[١].

١٣. إعمال الرفق في غير ترك الحق، فيكون للرعية كالوالد الرحيم

عندما نقول أن علياً ميّز بين الأخيار والأشرار، ثم ميّز بين الأشرار أنفسهم، فهذا لا يعني أنه يُتمّ الحجة عليهم بالموعظة والتذكير، ولا يعني أنه كان يتعامل مع الأشرار بقسوة غير مبررة. بل إن رسائله وخطبه، تحمل الكثير من الرحمة والحنان، والشفقة والتنبيه، حتى مع ألدّ خصومه، لم يترك الرفق، إلّا بعد أن أصبح الرفق يعني ترك الحق.

ففي رسالة له لمعاوية يقول: «... فاتّقِ الله يا معاوية في نفسِك، وجاذِب الشيطان قيادَك، فإنّ الدنيا منقطعةٌ عنك، والآخرةُ قريبة منك، والسلام»[٢].

أما الخوارج، فقد بالغ علي ـ قبل أن يشرع في حربهم ـ في تنبيههم وتذكيرهم، لعلّهم يرجعون. وبالفعل، فقد رجع عدد منهم قبل شروع المعركة، بفترة وجيزة. فقد قال لهم: «... أنا نذيرٌ لكم أن تصبحوا صرعى بأثناء هذا النهر، وبأهضام هذا الغائط، على غير بيّنة من ربّكم، ولا سلطان مبين معكم...»[٣].

١. المصدر السابق، رقم (٣١)، ص ٧٤.
٢. المصدر السابق، رقم (٣٢)، ص ٤٠٦.
٣. المصدر السابق، رقم (٣٦)، ص ٨٠.

وسألهم: «أكلُّكم شهد معنا صفين؟ فقالوا: منّا من شهد، ومنّا من لم يشهد. قال: فامتازوا فرقتين، فليكن من شهد صفين فرقة، ومن لم يشهدها فرقة، حتى أُكلِّم كُلاً منكم بكلامه. ونادى الناس، فقال: أمسكوا عن الكلام، وأنصتوا لقولي وأقبلوا بأفئدتكم إليَّ، فمن نشدناهُ شهادةً فليقُل بعلمه فيها.

ثم كلّمهم ـ عليه السلام ـ بكلام طويل من جملته أن قال عليه السلام: «ألم تقولوا عند رفعهم المصاحف ـ حيلةً وغيلةً، ومكراً وخديعةً ـ إخوانُنا وأهل دعوتنا؟... فقلتُ لكم: هذا أمر ظاهرهُ إيمان، وباطنه عدوان... فأقيموا على شأنكم وألزموا طريقتكم؟...»[1].

وحتى عندما اضطر إلى حرب الناكثين والقاسطين والمارقين، لم يأذن لأصحابه بأن يحاربوا كيفما اتفق، بل ألزمهم بأدب الحرب، والضوابط الأخلاقية والإنسانية في التعامل مع الخصوم. لقد قال لأصحابه: «لا تقاتلوهم حتى يبدؤوكم، فإنكم ـ بحمد الله ـ على حجة، وتركُكم إياهم حتى يبدؤوكم حجة أخرى لكم عليهم، فإذا كانت الهزيمة بإذن الله، فلا تقتلوا مُدبراً، ولا تصيبوا معوراً، ولا تجهزوا على جريح، ولا تُهيجوا النساء، بأذى ـ وإن شتمنَّ أعراضكم، وسببنَّ أُمراءكم ـ فإنهنّ ضعيفات القوى والأنفس والعقول...»[2].

أما معاملة علي لرعيته فالأمر فيه أوضح، فلم يكن هو بنفسه رحيماً شفيقاً عليهم فقط، بل كان يوصي عُمّاله على الخراج أيضاً بأن يعاملوهم بالحسنى. في رسالة وجهها إلى عُمّاله على الخراج يقول: «... أنصفوا الناس من أنفسكم، واصبروا لحوائجهم، فإنكم خُزّان الرّعية، ووكلاء الأمة، وسُفراء الأئمة، ولا تُحسموا أحداً عن حاجته، ولا تحبسوه عن طلبته... ولا تضربنّ أحداً سوطاً لمكان درهم، ولا تمسنَّ مالَ أحدٍ من الناس، مُصلٍّ ولا معاهَد، إلّا أن تجدوا فرساً أو سلاحاً يُعدى به على أهل الإسلام...»[3].

وفي رسالة رائعة بعث بها لمن استعمله على الصدقات، يقول: «... لا تُروِّعنَّ مسلماً. ولا تجتازنَّ عليه كارهاً، ولا تأخُذنَّ منه أكثر من حقّ الله في ماله، فإذا قدِمتَ على الحي، فانزل

---

١. المصدر السابق، رقم (١٢٢)، ص ١٧٨ ـ ١٧٩.
٢. المصدر السابق، رقم (١٤)، ص ٣٧٣.
٣. المصدر السابق، رقم (٥١)، ص ٤٢٥.

بمائهم، من غير أن تخالط أبياتهم، ثم امضِ إليهم بالسكينة والوقار، حتى تقوم بينهم فتُسلِّم عليهم... ثم يقول: عباد الله، أرسلني إليكم وليُّ الله وخليفته، لآخُذَ منكم حقّ الله في أموالكم... فإن قال قائل: لا، فلا تُراجِعه، وإن نعم، فانطلق معه، من غير أن تُخيفُهُ أو توعِده أو تعسِفه أو تُرهقه... فإن كانت له ماشية أو إبل، فلا تدخلها إلّا بإذنه... ولا تُنفرنَّ بهيمة، ولا تُفزعنّها... فإذا اختار، فلا تعرضنَّ لما اختاره...»[1].

خاتمة:

قلنا في هذا البحث أن العدل يعني إعطاء الحق، والظلم هو سلبُ الحق. والعدل السياسي هو أن يعطي كلٌّ من الحاكم والمحكوم حق الطرف الآخر. وذكرنا الواجبات الملقاة على عاتق الحاكم، كما ذكرنا الواجبات المتعيّنة على المحكوم. ثم انطلقنا نبحث عما إذا كان المسلمون في عهد علي (عليه السلام) قد التزموا بواجباتهم تجاه علي، وبالتالي كانوا عدولاً في حقّه؟ أم أنهم سلبوا حقّ حاكمهم وظلموه؟ ورأينا أن الأكثرية الغالبة سلبت حقّ علي (عليه السلام) في الطاعة، فإما خرجت عليه قاسطة أو ناكثة أو مارقة، أو متخلّية ومعتزلة، وهو في أمسّ الحاجة إلى الناصر والمعين. ثم انتقلنا لنبحث عما إذا كان علي قد التزم بواجباته تجاه المسلمين، وبالتالي كان عادلاً في حقّهم؟ أم أنه سلبهم حقّهم وظلمهم؟ ورأينا أن عليّاً (عليه السلام) لم يتوان عن أداء أي واجب من واجباته تجاه المسلمين. ويلخص لنا عليّ (عليه السلام) هذه المعادلة بقوله: «... إني أريدكُم لله، وأنتم تريدونني لأنفسكم...»[2].

وننتهي إلى أن الظلم الذي وقع على عليّ (عليه السلام) ـ مع لحاظ خصوصية علي واللحظة التاريخية التي عاشها المسلمون ـ لم يقع في تاريخ الإسلام على أي كائن على الإطلاق. ولعلّ هذه المظلومية هي التي خلّدت عليّاً (عليه السلام)، ومازالت تخلّده، وستظل تخلّده إلى ما شاء الله.

تتجلى هذه المظلومية في الليلة التي ضُرب بها، حيث يحدثنا عن حلم رآه، فيقول: «ملكتني عيني وأنا جالس، فَسَنَحَ لي رسولُ الله ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ فقلتُ: يا

---

١. المصدر السابق، رقم (٢٥)، ص ٣٨٠ ـ ٣٨١.
٢. المصدر السابق، رقم (١٣٦)، ص ١٩٤.

رسول الله، ماذا لقيتُ من أمّتك من الأود واللّدد؟ فقال: ادعُ عليهم، فقلت: أبدلني اللهم بهم خيراً منهم، وأبدلهم بي شراً لهم منّي»[١].

وهدانا الله وإيّاكم لما يُحبُّ ويَرضى

المصادر

١. ابن قتيبة الدينوري، الإمامة والسياسة، تحقيق علي شيري، دار الأضواء، الطبعة الأولى، ١٩٩٠، لبنان.

٢. الإمام علي بن أبي طالب، نهج البلاغة، مجموع ما أختاره الشريف الرضي، تحقيق د. صبحي الصالح، دار الكتاب اللبناني، الطبعة الثانية، ١٩٨٢، لبنان.

٣. عباس محمود العقاد، عبقرية الإمام علي، دار الكتاب العربي، ١٩٦٧، لبنان.

٤. محمد باقر الصدر، أهل البيت تنوُّع أدوار ووحدة هدف، مؤسسة البعثة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ. ق، إيران.

٥. مرتضى المطهري، العدل الإلهي، ترجمة محمد عبدالمنعم الخاقاني، الدار الإسلامية.

١. المصدر السابق، رقم (٧٠)، ص ٩٩.

مظاهر الجمال في تقارن مفاهيم القرآن المجيد و مفرداته و تكرارها

الدكتور غلام رضا الفدائي العرافي
(عضو الهيئة العلمية في جامعة طهران)

*

يقوم هذا البحث بدراسة المفردات والمقولات في ثلاث سور من سور القرآن الكريم كمثال لكل القرآن، ويشمل الأفعال والمترادفات والمختلفات و المتضادات، والمفردات التي تحمل معنى الثنائية، والتمثيل والمثل، والشرط وجوابه، بالاضافة إلى المفهوم القرآني في كل آية بما يشمله من المقولات ذات المفهوم الكامل والمخالف والمتضاد.

يستنتج من هذه الدراسة أن القرآن يولي عناية خاصة بتقسيم المقولات وتصنيفها. والتقارن والنظام، سواء بالترادف أو بالتقابل، موجودان في القرآن. والذي يجلب الانتباه هو أن هذا التقارن ثنائي ومرجح على التقسيمات الأخرىٰ.

المقدمة :

القرآن الكريم، كتاب المسلمين السماوي، معجزة بكليته. و كانت هذه المعجزة الخالدة، منذنزولها وحتى الآن، موضع دراسة وبحث من وجوه مختلفة على أيدي العلماء والأدباء فأجالواأقلامهم لتصوير صور الجمال بأبعادها المتنوعة.